ردمد
٢٥١٨-٩٣٧١
ردمد الالكتروني
٢٥١٨-٩٣٦٠

ديوان الوقف الشيعي
العتبة العباسية المقدسة
قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز الدراسات الافريقية

# مجلة دراسات افريقية

مجلة فصلية محكمة
تعنى بشؤون القارة الافريقية
تصدر عن مركز الدراسات الافريقية

العدد
الواحد والعشرون
المجلد الثاني
جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ
كانون الأول - ٢٠٢٥ م

المجلد الثاني
العدد الحادي والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

جمادى الآخرة ١٤٤٧هـ
كانون الأول ٢٠٢٥م

volume 2
Issue 21

Journal of African Studies

Jumada al-Thani 1447
December . 2025

# المحتويات


| | | |
|---|---|---|
| دور قوات حفظ السلام في إفريقيا (كوت ديفوار (ساحل العاج) انموذجاً) | مهند عبدالواحد النداوي<br>اسراء محمد حيدر البهادلي | ٢٣ |
| علاقات تشاد الخارجيَّة وأثرها على الوضع الداخلي ١٩٦٠- ١٩٨٨ | أياد عبد الرحمن شيحان الركابي | ٥٩ |
| الدور المتنامي للشركات الأمنية غير الحكوميّة في إفريقيا جنوب الصحراء في إطار صراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية. | مايسة خليل حسن السيد | ٩١ |
| من الجغرافيا إلى السياسة: تشكّل نظام الأبارتهايد وجدلية العرق في جنوب إفريقيا(١٦٥٢- ١٩٩٤) | هديل عباس حمد | ١٦٣ |
| نهر النيل وأثره على المجتمع في بلاد النوبة (٥٠٠-١٧٠٠م) | رأفت عبد الناصر فتحي أحمد | ١٩٣ |
| التعليم في سيراليون خلال مدة الاستعمار البريطانيّ ١٨٠٨ ـ ١٩٦١ | أحمد مظهر جلعوط الهلالي | ٢٤١ |

المجلد الثاني
العدد الحادي والعشرون

مجلة دراسات إفريقية

جمادى الآخرة ١٤٤٧هـ
كانون الأول ٢٠٢٥م

volume 2
Issue 21

**Journal of African Studies**

Jumada al-Thani 1447
December . 2025


| | | |
|---|---|---|
| اللغة العربيَّة وتحديات التخطيط اللغوي في السياسة التعليمية النيجيريَّة | أحمد غربا | ٢٨٧ |
| دور المرأة السنغاليَّة في مقاومة الاحتلال الفرنسيّ: "اندَتِي يَالَّا امْبُوْجْ" و "آلِنْ سِتُّيي جَاتَ" نموذجا (خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٤٧ إلى عام ١٩٤٤) | إبرا جوف | ٣١٥ |
| صدى الاستعمار الفرنسيّ في أدب غرب إفريقيّا المعبَّر عنه بالعربيَّة (دراسة حالة السنغال ومالي) خلال القرن العشرين: مسح عام لمواقف الأدباء | إبرا جوف | ٣٣٧ |
| اللُّغة العربيّة وقضايا توطيد العلاقات العربيّة الإفريقيّة | هداية تاج الأصفياء حسن البصري | ٣٥٧ |
| شخصية العدد: هاستينغز كاموزو باندا | بسام رضا محمد | ٣٨١ |
| عرض كتاب: دور الفولانيين ودولتهم في دخول الإسلام ونشر معارف أهل البيت عليهم السلام في غرب أفريقيا | محمد تقي المبارك | ٣٨٩ |

# الدور المتنامي للشركات الأمنية غير الحكوميّة في إفريقيا جنوب الصحراء في إطار صراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية.

مجلة دراسات إفريقية

Journal Homepage: http://studies.africansc.iq/
ISSN: 2518- 9271 (Print) ISSN: 2518- 9360 (Online)

# الدور المتنامي للشركات الأمنية غير الحكوميّة في إفريقيا جنوب الصحراء في إطار صراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية.

**مايسة خليل حسن السيد**

**باحثة دكتوراة في فلسفة العلوم السياسيَّة – كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس**

**Maysa.hael@eco.suezuni.edu.eg**

**تاريخ الاستلام:**
**٢٥/ ١٠/ ٢٠٢٥**

**تاريخ القبول:**
**٣٠/ ١٠/ ٢٠٢٥**

**تاريخ النشر:**
**١/ ١٢/ ٢٠٢٥**

**الكلمات المفتاحية:**
**الشركات الأمنية غير الحكوميّة، الأمن، حقوق الإنسان، إفريقيا جنوب الصحراء، الصراع، النفوذ، القوى الإقليمية والدولية.**

**المجلد الثاني العدد (٢١)**
**شهر جمادى الآخرة – ١٤٤٧هـ**
**كانون الأول ٢٠٢٥م**

**ملخص البحث:**

تتناول هذه الدراسة دور الشركات الأمنية غير الحكوميّة (PSCs) في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تلعب هذه الشركات دورًا متزايد الأهمية في السياقات الأمنية والسياسيَّة والاجتماعية. يتطلب وجود هذه الشركات فهمًا عميقًا للمعايير القانونية والأخلاقية التي تحكم أنشطتها، حيث إنَّ غياب آليات المساءلة قد يؤدي إلى انتهاكاتٍ جسيمةٍ لحقوق الإنسان. كما تستعرض الدراسة تأثير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشركات على المجتمعات المحلية، حيث يمكن أنْ تسهم في تحسين الأمن والاستقرار، ولكنها قد تؤدي أيضًا إلى تفكيك الروابط الاجتماعية وزيادة التوترات.

تناقش الدراسة التفاعلات بين الشركات الأمنية والقوى الإقليمية والدولية، مشيرة إلى أنَّ هذه الشركات أصبحت جزءًا من استراتيجيات القوى الكبرى لتعزيز مصالحها في المنطقة. كما تسلط الضوء على أهمية تطوير إطار قانوني ينظم عمل هذه الشركات لضمان تحسين الظروف الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة.

تستنتج الدراسة أنَّ الشركات الأمنية غير الحكوميّة تشكل جزءًا أساسيًا من الديناميات الأمنية في إفريقيا، مما يتطلب من الدول الإفريقية تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه الديناميكيات وضمان أمنها واستقرارها.

# The Growing Role of Private Security Companies in Sub-Saharan Africa within the Context of the Struggle for Influence Among Regional and International Powers.

**Maysa Khalil Hassan El-Sayed**
**Doctorate Researcher in Political sciences, Faculty of Politics and Economics, Suez University.**
**Maysa.hael@eco.suezuni.edu.eg**

**Received:**
25/10/2025
**Accepted:**
30/10/2025
**Published:**
1/12/2025

**Keywords:**
Private Security Companies (PSCs), Security, Human Rights, Sub-Saharan Africa, Conflict, Influence, Regional and International Powers.

**Journal of African Studies**
volume (2)
Issue (21)
Jumada al-Thani 1447 H

**Absrract**

This study addresses the role of Private Security Companies (PSCs) in Sub-Saharan Africa, where these companies play an increasingly important role in security, political, and social contexts. The presence of these companies requires a deep understanding of the legal and ethical standards governing their activities, as the absence of accountability mechanisms can lead to serious human rights violations. The study also examines the economic and social impacts of these companies on local communities, noting that while they can contribute to improving security and stability, they may also lead to the disintegration of social ties and increased tensions.

The study discusses the interactions between security companies and regional and international powers, indicating that these companies have become part of the strategies of major powers to enhance their interests in the region. It highlights the importance of developing a legal framework that regulates the activities of these companies to ensure improved economic conditions and promote sustainable development.

The study concludes that private security companies are a fundamental part of the security dynamics in Africa, necessitating that African countries develop effective strategies to address these dynamics and ensure their security and stability.

**المقدمة.**

تعد الشركات الأمنية الخاصة ظاهرة متصاعدة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية في إفريقيا خاصة جنوب الصحراء، حيث تزايد دورها في توفير الأمن بدلاً من الدولة، وهذا يعكس تحولًا في كيفية التعامل مع قضايا الأمن، إذ إنَّ هذه الشركات ليست بالضرورة مرتزقة، بل يمكن أنْ تساهم في تعزيز السلام والاستقرار في بعض الحالات. ومع ذلك، فإنَّ النمو السريع في القطاع الأمني الخاص يثير العديد من المخاوف، وتعود أسباب نمو هذه الظاهرة إلى عدة عوامل، أبرزها ضعف الدولة. ففي بعض الأحيان، يعتمد القادة الأفارقة على القطاع الخاص للحفاظ على السلطة، مما يخلق تحديات كبيرة في تنظيم هذه الصناعة، بالإضافة إلى ذلك، تؤثر الموارد الطبيعية الموجودة في الدول الإفريقية على الشركات الأمنية، حيث يمكن أنْ تعيق PSCs تطوير قدرة الدولة على التحكم في هذه الموارد وتوزيعها بشكل عادل، وتقدم الشركات الأمنية الخاصة فرصًا لتحسين الوضع الأمني في حالات فشل الدولة، ولكنها قد تزيد أيضًا من حالات انعدام الأمن. لذا، يتطلب التعامل مع هذه الصناعة بحثاً عميقًا لنموها والبيئة التي تعمل فيها، مما يجعل من الضروري تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحديات المرتبطة بها.

لقد شهدت إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء الحرب الباردة في أوائل التسعينيات تحولًا كبيرًا في الأنظمة السياسيَّة، فأدى انهيار الأنظمة الاستبدادية في العديد من الدول، مثل زائير (الكونغو الديمقراطية حاليًا) وليبيريا، إلى فراغ سياسي وأمني، مما ساهم في تفكك الدول إلى فصائل متناحرة، مما جعلها عرضة لعدم الاستقرار، كما أسفرت الحرب الأهلية في رواندا عام ١٩٩٤، عن مقتل حوالي ٨٠٠٫٠٠٠ شخص في فترة قصيرة، وقد كانت نتيجة لصراعٍ عرقيٍّ وسياسي متجذر في تاريخ البلاد، كما تفاقمت في تسعينيات القرن الماضي النزاعات المسلحة في دول مثل رواندا وسيراليون والكونغو الديمقراطية التي نتيجة للصراعات العرقية، والفقر، والفساد، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية، فبدأت الشركات الأمنية غير الحكوميّة

في الظهور كبديل للجيوش الوطنية التي كانت تعاني من نقص في الكفاءة والموارد، فاستخدمت الحكومة في سيراليون شركات أمنية خاصة لمواجهة المتمردين، مما أدى إلى تغيير معادلات القوة التقليدية في المنطقة.[١]

كما ساهم تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسيَّة، وغياب سيادة القانون، في تزايد الطلب على الأمن الخاص في العديد من الدول الإفريقية، فكانت الحكومات غير قادرة على توفير الأمن للمواطنين، كما حدث في الصومال، بعد انهيار الحكومة المركزية في أوائل التسعينيات، ظهرت شركات أمنية تقدم خدماتها لحماية الأفراد والشركات، حيث بدأت هذه الشركات في تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات، من الحماية الشخصية إلى الاستشارات الأمنية، مما ساعد في ملء الفراغ الأمني.[٢]

ثم أصبحت الشركات الأمنية غير الحكوميّة جزءًا من شبكة أوسع من المصالح الاقتصادية والسياسيَّة مع ازدياد مظاهر العولمة، ولم تعد تقتصر على تقديم الخدمات الأمنية فحسب، بل أصبحت فاعل رئيسي في تشكيل السياسات الأمنية في الدول التي تعمل فيها، فبدأت شركات مثل "Blackwater" و "G4S" في التعاون مع الحكومات والشركات متعددة الجنسيات، مما زاد من تعقيد المشهد الأمني، كما أنَّ الشركات الأمنية أصبحت تلعب دورًا في تأمين المشاريع الاستثمارية الكبرى، مثل استخراج الموارد الطبيعية، وبذا ارتبط دور الشركات الأمنية بشكل وثيق بصراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية، حيث تتنافس الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، على النفوذ في إفريقيا، وغالبًا ما تستخدم هذه الشركات كوسيلة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، فقد تُستخدم الشركات الأمنية لتأمين الموارد الطبيعية

---

(1) Singer ،P.W. “Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry and Its Ramifications for International Security.” *International Security* 26 ،no. 3 (2001): 186–220. http://www.jstor.org/stable/3092094.

(٢) موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين إفريقيا (لبنان للتوزيع والإعلام، ٢٠٠٧).

أو دعم الأنظمة الحليفة، مما يعقد من الوضع الأمني في المنطقة.[١] كما أنَّ هناك قوى إقليمية أخرى تلعب دورًا متزايدًا في إفريقيا، مثل تركيا ودول الخليج وإيران، فتسعى تركيا على سبيل المثال، إلى توسيع نفوذها من خلال تقديم الدعم العسكري والتعاون الأمني مع دول إفريقية مثل الصومال والسودان، حيث تستخدم تركيا الشركات الأمنية بوصفها جزءاً من استراتيجيتها لتأمين مصالحها الاقتصادية والسياسيَّة في القارة.[٢] أما دول الخليج، فقد قامت بتعزيز وجودها من خلال استثمارات في القطاع الأمني، حيث تقدم الدعم المالي والتقني للدول التي تعاني من النزاعات، حيث تسعى هذه الدول إلى تأمين مواردها الطبيعية وتعزيز نفوذها الإقليمي من خلال التعاون مع الشركات الأمنية.[٣]

تواجه الشركات الأمنية غير الحكوميّة (PSCs) في إفريقيا جنوب الصحراء مجموعة من التحديات التي تؤثر على قدرتها على العمل بفعالية، من أبرز هذه التحديات القضايا القانونية والأخلاقية، حيث تفتقر هذه الشركات إلى إطار

---

(١) عبير مجدي. التداعيات الجيوسياسية لـ"الفيلق الإفريقي" في القارة السمراء، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤. https://rcssegypt.com/17780

(٢) سعيد ندا، النفوذ التركي في إفريقيا: فرص وتحديات، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، مارس ٢٠٢٤م، متاح على الرابط التالي:
https://dimensionscenter.net/ar/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA

(٣) ابراهيم ا.، & هند ح. ا. الاستثمارات الخليجية في إفريقيا جنوب الصحراء : بين الفرص الواعدة و المعوقات المؤسساتية Gulf Investments In Sub-Saharan Africa: Promising Opportunities versus Institutional Constraints. دراسات في التنمية والمجتمع، (٢٠١٧)، ٤(٢)، ٢٧-٥٢. https://asjp.cerist.dz/en/article/147306

تنظيمي واضح، مما يجعل من الصعب محاسبتها على أفعالها، كما أنَّ غياب القوانين الصارمة يمكن أنْ يؤدي إلى أنَّتهاكات حقوق الإنسان، أيضاً تعمل هذه الشركات في بيئات قد تفتقر إلى الرقابة الفعالة، مما يثير مخاوف من تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب، حيث قد تعمل الشركات دون عواقب قانونية، مما يزيد من تعقيد المشهد الأمني، علاوة على ذلك تواجه الشركات الأمنية مسألة استقلاليتها، فقد تكون هذه الشركات عرضة للتأثيرات السياسيَّة من الحكومات أو القوى الأجنبية، مما يثير تساؤلات حول ولائها ومصداقيتها، ففي بعض الحالات يمكن أنْ تتحول الشركات إلى أدوات لتحقيق مصالح دول معينة، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار المحلي ويزيد من حدة النزاعات، كما أنَّ وجود هذه الشركات يمكن أنْ يؤدي إلى تفاقم الصراعات، حيث تتنافس مع الجماعات المسلحة أو الحكومات الضعيفة على النفوذ، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني ويؤدي إلى تصعيد النزاعات، وعلى الرغم من تلك التحديات تقدم الشركات الأمنية غير الحكوميّة فرصًا كبيرة لتعزيز الأمن والاستقرار في إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك من خلال تقديم التدريب والخدمات الاستشارية للقوات المحلية، فيمكن لهذه الشركات أنْ تساهم في بناء قدرات الأمن الداخلي وتعزيز فاعلية المؤسسات الأمنية، مما يسهم في تحسين فعالية العمليات الأمنية ويعزز من الاستقرار في الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات الأمنية، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الشركات الأمنية ذات قيمة خاصة في البيئات الهشة، حيث يمكن أنْ توفر خدمات حيوية مثل الحماية الشخصية والاستشارات الأمنية، مما قد يساعد على تحقيق نوع من الاستقرار في المناطق التي تفتقر إلى الأمن، فيسهم بدوره في خلق بيئة أكثر أمانًا للمواطنين، علاوة على ذلك يمكن أنْ تساهم الشركات الأمنية في تطوير استراتيجيات أمنية شاملة تتضمن التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. من خلال هذه الاستراتيجيات المتكاملة، فيمكن تعزيز فعالية الأمن وتحقيق استجابة أكثر تنسيقًا للتحديات الأمنية.

**مجال وزمان الدراسة**

- **مجال الدراسة**

تتناول هذه الدراسة الدور المتنامي للشركات الأمنية غير الحكوميّة (PSCs) في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تركز على تأثير هذه الشركات على الأمن والاستقرار في المنطقة في ضوء النفوذ والصراعات بين القوى الإقليمية والدولية.

- **زمان الدراسة**

تستند الدراسة إلى الفترة الزمنية من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٥، وهي فترة شهدت زيادة ملحوظة في نشاط الشركات الأمنية غير الحكوميّة في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث شملت هذه الفترة تغييرات جيوسياسية كبيرة، بما في ذلك تصاعد النزاعات المسلحة، وزيادة التدخلات الأجنبية، وتغير الديناميات الإقليمية.

**أهمية الدراسة وأهدافها**

تكمن أهمية الدراسة في بحث التداخلات الأمنية المعقدة التي تواجه تنامي دور الشركات الأمنية غير الحكوميّة في إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال تحليل العلاقة بين تنامي هذا الدور في ضوء صراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية، مما يساعد صانعي السياسات والممارسين في المجال الأمني فهم كيفية تأثير هذه الشركات على الاستقرار والأمن المجتمعي والإقليمي.

كما تسعى الدراسة إلى تحليل التأثير الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن تنامي دور الشركات الأمنية غير الحكوميّة وتأثيرها على الأمن المحلي، كما سيتم تحليل كيفية تأثير هذه الشركات على الأوضاع الأمنية في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة، مما يساعد على تحديد المخاطر والفوائد المحتملة المرتبطة بتوظيف هذه الشركات، كما تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير التفاعلات بين القوى الإقليمية والدولية وانتشار الشركات الأمنية غير الحكوميّة، كما سيتم تقييم التأثيرات المحتملة للشركات الأمنية

غير الحكوميّة على حقوق الإنسان والأمن المجتمعي في إطار صراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية، عبر دراسة كيفية تأثير أنشطة هذه الشركات على المجتمعات المحلية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالاعتماد المتزايد عليها.

**منهج الدراسة**

تم اعتماد منهج لدراستنا يجمع بين المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف تقديم تحليل شامل للدور المتنامي للشركات الأمنية غير الحكوميّة في إفريقيا جنوب الصحراء، ويستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الأنشطة الحالية لهذه الشركات وتأثيرها على المجتمعات المحلية، مع التركيز على كيفية تفاعلها مع القوى الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى دراسة آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

**إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.**

تُشير الاتجاهات الأخيرة المتعلقة بمُشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكُبرى إلى أنَّ الجهات الفاعلة الصاعدة لديها روابط تكافلية وثيقة مع مصالح الدولة المحلية كأدوات للسياسة الوطنية والمنافسة الجيوسياسية. ويبدو أنَّ روسيا والصين تقودان التوسع الحالي لنشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا. على الرغم من أن موجات النشاط السابقة كانت بقيادة القوى الاستعمارية الأوروبية السابقة أو كانت من المنافسة بالوكالة في الحرب الباردة. لقد جاءت المرحلة الحالية من تزايد مُشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا في سياق زيادة حدة التنافس الجيوسياسي والصراع المسلح الدولي. وتُعد السيطرة على الموارد الطبيعية واستخراجها نقطة محورية مُشتركة. لا تزال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الغربية نشطة في إفريقيا، وبخاصة في مُختلف مُبادرات مُكافحة الإرهاب، ولكن ليس في الأدوار القتالية المُباشرة؛ لذا تتناول إشكالية هذه الدراسة الدور المُتزايد للشركات الأمنية غير الحكوميّة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، في إطار صراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية، مما يُبرز

تساؤلات حول مدى تأثير هذه الشركات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ومدى مُساهمة هذه الشركات في تعزيز الأمن، أو تقويضه، أم أنها تزيد من تعقيد المشهد الأمني وتفاقم الأزمات القائمة، يستلزم ذلك أيضاً دراسة الآثار والنتائج المُتداخلة لتلك التفاعلات الداخلية لوجود الشركات الأمنية غير الحكوميّة جنوب الصحراء في ضوء صراعات القوى والنفوذ الإقليمي والدولي.لذا تستند الدراسة على الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما الإطار النظري للشركات الأمنية غير الحكوميّة؟ وما الاعتبارات القانونية والأخلاقية لوجود تلك الشركات؟

٢. كيف تؤثر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشركات على المجتمعات المحلية في الدول الإفريقية، وما أثر تفاعلات تلك الأنشطة على التماسك الاجتماعي لدول إفريقيا جنوب الصحراء؟

٣. ما تأثير التفاعلات الحاكمة بين الشركات الأمنية غير الحكوميّة والقوى الإقليمية والدولية في إطار الصراع والنفوذ؟ وكيف تتداخل هذه التفاعلات مع مصالح الدول الكبرى؟

**أولاً: الإطار النظري للشركات الأمنية غير الحكوميّة: الاعتبارات القانونية والأخلاقية.**

**١. مفهوم الشركات الأمنية غير الحكوميّة.**

تُعرف الشركات الأمنية غير الحكوميّة بأنها كيانات خاصة تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات الأمنية، بما في ذلك الحماية الشخصية، واستشارات الأمن، والتدريب، والعمليات العسكرية الخاصة. وفقًا لـ "Shearer"، فإن هذه الشركات تعمل غالبًا في بيئات تتسم بعدم الاستقرار، حيث تُستأجر لتقديم الدعم الأمني للحكومات، والمنظمات الدولية، والشركات الخاصة(١).

من الناحية القانونية، تُعتبر الشركات الأمنية غير الحكوميّة مؤسسات تجارية تقدم خدمات أمنية بموجب عقود مع عملاء مختلفين. تُشير "Avant" إلى أنَّ هذه الشركات تعمل في إطار قانوني معقد يختلف من دولة إلى أخرى، مما يؤدي إلى تحديات في تنظيمها ومراقبتها، (٢)وهذا التعريف يسلط الضوء على الحاجة إلى إطار قانوني واضح لضمان المساءلة.

من منظور اقتصادي، تُعتبر الشركات الأمنية غير الحكوميّة جزءًا من السوق العالمية للأمن، حيث تُقدر قيمتها بمليارات الدولارات. وفقًا لتقرير صادر عن "The Economist"، فإنَّ الطلب على الخدمات الأمنية الخاصة قد ازداد بشكل كبير بسبب تصاعد التهديدات الأمنية، مما يعكس تحولًا في كيفية إدارة الأمن)(٣). هذا

(1) Shearer، D. Private Armies and Military Intervention. Oxford University Press، New York، (1998)، 5(4)، 1 - 16 .

(2) Avant، D. D. The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security. Cambridge University Press. (2005). https://doi.org/10.1017/CBO9780511490866

(3) The Economist. Who dares profits، Why Britain is good at producing private military companies. The Economist Group. (2006).

التعريف يبرز الأبعاد الاقتصادية لنمو هذه الشركات.

تُعتبر الشركات الأمنية غير الحكوميّة أيضًا جزءًا من الجهود الرامية لتعزيز الأمن البشري. وفقًا لـ "Kaldor"، فإنَّ هذه الشركات تلعب دورًا في توفير الحماية للأفراد والمجتمعات، مما يشير إلى أنَّ الأمن يجب أن يُفهم في سياق حماية الأفراد وليس فقط الدول. هذا التعريف يسلط الضوء على الأبعاد الإنسانية للأمن ودور هذه الشركات في تعزيزها.(١)

تُظهر نظرية الفوضى كيف أنَّ الفوضى السياسيَّة في بعض المناطق قد أدت إلى ظهور الشركات الأمنية كبديل لتوفير الأمن في غياب الدولة " لذا فإنَّ الفوضى السياسيَّة تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الأمنية الخاصة، مما يعكس كيف يمكن أنْ تُصبح هذه الشركات جزءًا من الحلول الأمنية في البيئات الهشة.(٢)

وقد تناولت عدة وثائق دولية التعريف بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتحديد طبيعة النشاط الذي تضطلع به، كما جاء ذكر هذه الشركات في التقارير الدورية للأمم المتحدة حول النزاعات المسلحة، حيث عرفها مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة عام ٢٠٠٦ The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF) بأنها تمثل شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والمنازعات، بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات الاستخباراتية والدعم العملياتي والدعـم اللوجستي والتدريب وشراء الأسلحة، والمعدات العسكرية وصيانتها ولهذه الشركات هيكل تنظيمي فهي شركات تجارية مسجلة دافعها تحقيق الربح

(1) Kaldor، M. Human security. Polity. (2007). p. 5

(2) Private military and security company From mercenaries to intelligence providers Christa Moesgaard DIIS Working Paper 2013: p23: https://www.diis.dk/files/media/publications/import/wp201309-_moesgaard_web.pdf

بشكل أساسي وليس لها أهداف سياسية [١]، ويعرفها Theodore Baird من خلال ثلاثة مستويات حسب الاحتياجات الدولية :[٢] المستوى الأول هو مستوى الخدمات الأمنية الخاص بالانتاج العسكري واستخدام القوة المباشر، المستوى الثاني وهو مستوى الخدمات التقنية والدعم اللوجستي المزدوجة الاستخدام والتي يمكن تكييفها على السياق القتالي أو السياق المدني بما في ذلك سياقات مراقبة الحدود والتدريب والأنشطة الاستخباراتية، أما المستوى الثالث فهو المشاركة في أنشطة الضغط حيث تمثل قطاعا ذا أهمية مالية كبيرة للدول الحاضنة لتملكها ميزانيات ضخمة، فعلى سبيل المثال بلغ حجم مبيعات مثل تلك الشركات في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٤، ٣, ٧٩ مليار يورو، أما Perter W. Singer فأطلق على هذه الشركات مصطلح «سن الرمح" Tip of the spear في ساحة المعركة وميزها على أساس «نوع الخدمات» ونوع القوة المستعدة لاستخدامها، والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات هي: مؤسسات الإمداد العسكرية Military provide firms التي تقدم الخدمات في خط الجبهة، ومجموعة مؤسسات الاستشارات العسكرية Military consult-ing firms التي تقدم الخدمات الاستشارية والتدريبية، ومجموعة الدعم العسكرية Military Support firms وهي المؤسسات التي تقدم مساعدات ومعونات غير عسكرية تشمل وظائف لوجستية من قبيل اطعام القوات وتوفير أماكن مبيته بالاضافة إلى العمليات الاستخبارتية[٣]، كذلك استخدمت Deborah Avant

(1) Alan Bryden، and Marina Caparini (ed)، "Private Actors and Security Governance"،2006at:https://www.researchgate.net/publication/238706716_Private_Actors_and_Security_Governance.

(2) Theodore Baird، "Interest Groups and Strategic Constructivism: Business Actors and Border Security Policies in the European Union"، Journal of Ethnic and Migration Studies، vol.44، 2018، pp.118- 123.

(3) Peter Warren Singer، "corporate warriors ،the rise and Ramification of the privatized Military industry"، International Security، (vol) 26، No 3

تشبيه سن الرمح في تعريفها لتلك الشركات مستندة على «العقود" Contracts التي تبرمها تلك الشركات وليس الخدمات التي تقدمها حيث رأت أنْ تصنيف الشركات بناء على نوع الخدمات التي تقدمها قد لا يعكس الواقع، فالشركة نفسها يمكن أنْ تقدم أنواع مختلفة ومتعددة من الخدمات في كل عقد، بمعنى الشركة قد تقدم نوع الخدمة (أ) في عقد (١)، وتقدم نوع الخدمة (ب) في عقد (٢)، وصنفت Avant الخدمات إلى نوعين من الوظائف: وظائف شرطية تتمثل في تأمين المواقع العسكرية، وتأمين المواقع الغير عسكرية (الحيوية)، وتقديم الاستشارات والتدريبات الشرطية، ومنع الجريمة والوصول إلى المعلومات، ووظائف عسكرية تتمثل في الدعم العملياتي المسلح، والدعم غير القتالي في مسرح العمليات والاستشارات العسكرية غير القتالية والتدريب العسكري، والدعم اللوجيستي .[١] وقد امتلكت هذه الشركات القدرة على حشد الجيوش والقوات البحرية وإعلان الحروب والحصول على حقوق التجارة وإنشاء الموانئ والمدن، كل ذلك نيابة عن دولهم الأصلية. وبهذه الطريقة عملوا كـ «كيانات لها شبه سيادة"semi-sovereign entities" تتمتع بامتياز صنع الحرب والعنف.[٢]

تتطور الشركات الأمنية غير الحكوميّة (PSCs) بشكل مستمر، مما يتطلب إعادة تقييم مفاهيمها التقليدية وتطوير رؤى حداثية تتناسب مع التغيرات العالمية، حيث تسعى الشركات الأمنية غير الحكوميّة إلى الابتكار في تقديم خدماتها، من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، والتحليل البياني، والطائرات

---

winter 20012002/، PP.1617-.

(١) Deborah.D. Avant، The Market for Force: The consequences of privat-izing Security، (Cambridge University press، New York، 2005)، p17.

(٢) رشاد، سوزي. إعادة هيكلة الأمن: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا ما بين المهام العسكرية والعمليات الأمنية– الإنمائية. مجلة السياسة والاقتصاد، ١٠(العدد (٩) يناير ٢٠٢١)، ١–٢٨. doi: 10.21608/jocu.2021.57147.1093

بدون طيار. حيث إنَّ استخدام هذه التقنيات يمكن أنْ يعزز من فعالية العمليات الأمنية ويقلل من المخاطر المرتبطة بالعمليات التقليدية، وهذا الابتكار يعكس تحولاً في كيفية فهم الأمن وتقديمه في العصر الرقمي.

تتجه الشركات الأمنية أيضاً نحو مفهوم الأمن الشامل، الذي يتجاوز الحماية البدنية ليشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأمن. حيث إنَّ هذا التحول يعكس تغيرًا في كيفية فهم التهديدات الأمنية، حيث تتداخل العوامل الاجتماعية والاقتصادية مع التهديدات التقليدية هذا المفهوم يعزز من قدرة الشركات على تقديم حلول أمنية متكاملة تلبي احتياجات المجتمعات.[١] وتتجه الشركات الأمنية أيضًا نحو تعزيز مفهوم الأمن البشري من خلال تقديم خدمات تهدف إلى تحسين جودة الحياة. فإن الشركات الأمنية يمكن أنْ تلعب دورًا في تحسين الظروف المعيشية من خلال توفير الحماية للمجتمعات الضعيفة ودعم جهود التنمية المستدامة، مما يعكس أهمية الشركات الأمنية كجهات فاعلة في تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

تتباين آراء المنظمات الدولية بشأن الشركات الأمنية غير الحكوميّة، حيث تتراوح بين الدعم والمطالبة بزيادة التنظيم، فتدعم بعض المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، الاستخدام المسؤول للشركات الأمنية غير الحكوميّة في سياقات معينة، خاصة في المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار، وتشير الأمم المتحدة إلى أنَّ هذه الشركات يمكن أنْ تلعب دورًا في تعزيز الأمن وتوفير الحماية في حالات الطوارئ ومع ذلك، تشدد الأمم المتحدة على ضرورة تنظيم هذه الشركات لضمان الامتثال للمعايير الدولية.[٢] في المقابل، تدعو منظمات أخرى"، إلى زيادة التنظيم والمساءلة

(1) Chandler، D.C. The uncritical critique of ‘liberal peace’. Review of International Studies. 36 (S1)، 2010، pp. 137155-. https://doi.org/10.1017/S0260210510000823. P 34

(2) Nebolsina، M. Private Military and Security Companies in UN Peacekeeping Operations: Problems and Perspectives. Journal of International Analytics. (2020)، 11. 61-11-2020-8476-2587/10.46272 .77-

في عمل الشركات الأمنية غير الحكوميّة. تشير المنظمة إلى أنَّ غياب التنظيم يمكن أنْ يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، حيث تعمل بعض الشركات في بيئات نزاع دون رقابة كافية، مما يعكس القلق المتزايد بشأن تأثير هذه الشركات على حقوق الإنسان والأمن الدولي، كما تدعو المنظمات الدولية إلى تطوير معايير دولية موحدة لتنظيم عمل الشركات الأمنية غير الحكوميّة، مما يساعد في تعزيز المساءلة والشفافية. حيث إنَّ وضع معايير واضحة يمكن أنْ يسهم في الحد من المخاطر المرتبطة بعمليات هذه الشركات، هذه المعايير يمكن أنْ تشمل قواعد السلوك، والتدريب، والامتثال للقوانين الدولية.[1]

## ٢. التحليل النظري لظاهرة الشركات الأمنية غير الحكوميّة في إفريقيا جنوب الصحراء

تُعتبر الشركات الأمنية غير الحكوميّة جزءًا أساسيًا من معادلة الأمن في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تتفاعل هذه الشركات مع بيئات معقدة تتسم بالنزاعات المستمرة، والفوضى السياسيَّة، والتحديات الاقتصادية، إنَّ فهم دور هذه الشركات يتطلب الاستناد إلى مجموعة من النظريات التي تسلط الضوء على الأبعاد المختلفة للأمن وتأثير العوامل العالمية والمحلية عليها، لذا سنستعرض ثلاث نظريات: نظرية الأمن البشري، نظرية العولمة، ونظرية الفوضى. كل من هذه النظريات تقدم إطارًا فريدًا لفهم كيف تتشكل ديناميات الأمن في هذه المنطقة، وكيف تتفاعل الشركات الأمنية مع التحديات التي تواجهه داخليًا. كما أنَّ تحليل دور الشركات الأمنية غير

77-61-3.

(1) Antoine Perret، Privatization Without Regulation: The Human Rights Risks of Private Military and Security Companies (PMSCS) in Mexico*، Mexican law review، version On-line ISSN 2,4485306-versión impresa ISSN 1870-0578، Mex. law rev vol.6 no.1 Ciudad de México jul./dic. 2013
International Committee of the Red Cross (ICRC). Private Military and Security Companies: A Legal Perspective. ICRC. (2017).

الحكوميّة في إفريقيا جنوب الصحراء في إطار صراع القوى والنفوذ الإقليمي والدولي يتطلب استخدام مجموعة متنوعة من النظريات: فمن خلال دمج نظرية العلاقات الدولية، الأمن الجماعي، الاقتصاد السياسي، والفواعل غير الحكوميّة، يمكن تحقيق فهم شامل لديناميات الأمن في هذه المنطقة.

**١ , ٢. نظرية الأمن البشري**

تركز نظرية الأمن البشري على الأبعاد الإنسانية للأمن، حيث تُعتبر الشركات الأمنية جزءًا من الجهود الرامية لتعزيز الأمن البشري في إفريقيا جنوب الصحراء. فيشار إلى أنَّ الأمن يجب أن يُفهم في سياق حماية الأفراد والمجتمعات، وليس فقط الدول. وفي هذا الإطار، تُعتبر الشركات الأمنية غير الحكوميّة أدوات فعالة في توفير الحماية للأفراد، خاصة في المناطق التي تعاني من النزاعات أو الاضطرابات، مثل مناطق الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو منطقة الساحل.[١] تؤكد هذه النظرية على أهمية الاعتراف بأن الأمن لا يقتصر على الجوانب العسكرية أو السياسيَّة، بل يجب أنْ يتضمن أيضًا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، يتطلب الأمن البشري توفير الحماية من العنف، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان. وبالتالي، تلعب الشركات الأمنية دورًا حيويًا في توفير هذه الحماية، مما يسهم في تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات في هذه المناطق.[٢]

**٢ , ٢. نظرية العولمة**

تُظهر نظرية العولمة كيف أنَّ العولمة قد ساهمت في زيادة دور الشركات الأمنية غير الحكوميّة في إفريقيا جنوب الصحراء. ففي عالم اليوم، حيث تتزايد الروابط بين الدول، أصبحت الشركات الأمنية قادرة على العمل عبر الحدود، مما يخلق تحديات

(1) Kaldor، M. Human Security: Reflections on Globalization and Intervention. Polity Press، (2007). مرجع سابق

(2) UNDP. Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security. United Nations Development Program، (1994).

جديدة للأمن الوطني والسيادة، حيث إنَّ العولمة تؤدي إلى تكوين شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسيَّة، مما يزيد من الحاجة إلى خدمات الأمن الخاصة[١] وتعتبر الشركات الأمنية جزءًا من هذا النظام العالمي، حيث تقدم خدماتها في سياقات متعددة، بدءًا من حماية الأفراد إلى تأمين المنشآت الحيوية مثل حقول النفط في نيجيريا، كما أنَّ العولمة قد أدت إلى ظهور تهديدات جديدة، مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، مما يزيد من الطلب على خدمات الشركات الأمنية غير الحكوميّة. لذا تتطلب هذه الديناميات الجديدة من الدول في إفريقيا جنوب الصحراء إعادة التفكير في استراتيجياتها الأمنية والتعاون مع هذه الشركات لتلبية احتياجات الأمن المتزايدة.

### ٢,٣. نظرية الفوضى

تشير نظرية الفوضى إلى أنَّ الفوضى في بعض المناطق في إفريقيا جنوب الصحراء قد أدت إلى ظهور الشركات الأمنية كبديل لتوفير الأمن في غياب الدولة، فإنَّ الفوضى السياسيَّة تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الأمنية الخاصة، حيث تُعتبر هذه الشركات حلاً عمليًا للمشاكل الأمنية في البيئات الهشة، مثل الصراع في مالي أو الانهيار الأمني في ليبيا، تُظهر هذه النظرية كيف يمكن أنْ تؤدي الأوضاع السياسيَّة غير المستقرة إلى انهيار الهياكل الأمنية التقليدية، مما يفتح المجال أمام الشركات الأمنية غير الحكوميّة لتولي دور الحماية. ففي العديد من الحالات، تكون هذه الشركات أكثر قدرة على الاستجابة للاحتياجات الأمنية الفورية مقارنة بالدول، مما يساهم في تعزيز وجودها في الأسواق الأمنية. ومع ذلك، تثير هذه الظاهرة تساؤلات حول المساءلة والشرعية، حيث تعمل هذه الشركات في غياب الرقابة الكافية من قبل الحكومات.[٢]

---

(1) Held، D.، & McGrew، A. G. (Eds.). Globalization theory: Approaches and controversies (Vol. 4). Cambridge: Polity، (2007).

(2) Birthe Anders، Private Military & Security Companies: A Review Essay، Volume 44 Number 2 Parameters Summer 2014 Article 22 Summer 62014-1-

### ٢ , ٤. نظرية العلاقات الدولية

تعتبر نظرية العلاقات الدولية إطارًا أساسيًا لفهم كيفية تأثير القوى الكبرى على الشركات الأمنية غير الحكوميّة. تعتمد هذه النظرية على تحليل التفاعلات بين الدول وكيف تؤثر السياسات الخارجية على الأمن الخاص. فوفقًا لـ "Waltzفإن النظام الدولي يتسم بالفوضى، حيث تسعى الدول إلى تحقيق مصالحها الخاصة، مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الفاعلين غير الحكوميّين مثل الشركات الأمنية، [١]في سياق إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن رؤية تأثير القوى الكبرى من خلال دعمها للشركات الأمنية التي تقدم خدماتها في مناطق النزاع، قامت بعض الشركات الأمنية بتقديم الدعم اللوجستي والأمني في عمليات التدخل التي قادتها دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا في مناطق مثل مالي. مما يعكس كيف يمكن أنْ تلعب الشركات الأمنية دورًا في تنفيذ استراتيجيات القوى العظمى، مما يزيد من تعقيد البيئة الأمنية.

### ٢ , ٥. نظرية الأمن الجماعي

تعتبر نظرية الأمن الجماعي مهمة لفهم كيفية تعاون الدول لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة. فالأمن لا يمكن تحقيقه من قبل دولة واحدة بمفردها، بل يتطلب التعاون بين الدول. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، يمكن أنْ تتعاون الدول مع الشركات الأمنية غير الحكوميّة لتوفير الأمن في مناطق النزاع، تظهر هذه النظرية في التعاون بين الدول الإفريقية والشركات الأمنية في مواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، [٢]فقامت دول مثل نيجيريا والنيجر بالتعاون مع شركات أمنية خاصة لتعزيز الأمن في منطقة بحيرة تشاد، حيث تعاني المنطقة من تهديدات جماعة بوكو حرام، وهذا التعاون يُظهر كيف يمكن للدول أن تستفيد من الخبرات

(1) Waltz، K. N. Theory of international politics. Waveland Press، (2010).

(2) Buzan، B. People، States، and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era. Lynne Rienner Publishers، (1991).

والموارد التي تقدمها الشركات الأمنية لتعزيز الأمن الإقليمي.

### ٢,٦. نظرية الاقتصاد السياسي

تساهم نظرية الاقتصاد السياسي في فهم كيف تؤثر العوامل الاقتصادية على دور الشركات الأمنية. حيث تُظهر هذه النظرية كيف أن الموارد الطبيعية والنزاعات الاقتصادية تعزز الطلب على الخدمات الأمنية. فالصراعات حول الموارد الطبيعية غالبًا ما تؤدي إلى زيادة الطلب على الأمن الخاص، وفي إفريقيا جنوب الصحراء، يرتبط وجود الشركات الأمنية بشكل وثيق بالموارد الطبيعية،[١] وتعمل شركات أمنية خاصة في حماية حقول النفط في نيجيريا، حيث تواجه هذه المناطق تهديدات من جماعات مسلحة. وبذا تُظهر هذه الديناميات كيف تؤثر الاستثمارات الأجنبية والموارد الطبيعية على وجود الشركات الأمنية غير الحكوميّة، مما يعكس التداخل بين الأمن والاقتصاد.

### ٢,٧. نظرية الفاعلين غير الحكوميّين

تساعد نظرية الفاعلين غير الحكوميّين في فهم دور المنظمات غير الحكوميّة والشركات الأمنية في تشكيل البيئة الأمنية. فإن الفاعلين غير الحكوميّين يمكن أنْ يلعبوا دورًا مهمًا في تقديم الخدمات الأمنية والمساعدة في إعادة الإعمار بعد النزاعات، تظهر هذه النظرية في كيفية استجابة الشركات الأمنية لتحديات الأمن في مناطق النزاع،[٢] فبعد الصراع في ليبيا، قامت الشركات الأمنية بتقديم خدماتها لدعم إعادة الإعمار واستعادة النظام. ومن خلال ذلك تُظهر هذه الديناميات كيف يمكن أنْ تؤدي الأوضاع السياسيَّة غير المستقرة إلى زيادة الطلب على خدمات الشركات الأمنية، مما يعكس تحولًا في مفهوم الأمن.

---

(1) Kaplan، R. D. The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War. The Atlantic Monthly، (2005).

(2) Rosenau، J. N. Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World. Cambridge University Press، (1997). DOI: https://doi.org/10.1017/CBO9780511549472

### ٣. الاعتبارات القانونية والأخلاقية لوجود الشركات الأمنية غير الحكوميّة

تعتبر الشركات الأمنية غير الحكوميّة إحدى الظواهر المعقدة في مجال الأمن المعاصر، حيث تشغل هذه الشركات دورًا متزايد الأهمية في توفير الحماية والخدمات الأمنية في العديد من المناطق، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء. ومع ذلك، فإن وجود هذه الشركات يثير العديد من الاعتبارات القانونية والأخلاقية التي تستحق الدراسة.

تتطلب الشركات الأمنية الالتزام بمجموعة من التشريعات الوطنية والدولية التي تحكم أنشطتها. ففي العديد من الدول، تم وضع قوانين صارمة لضبط عمل هذه الشركات، مما يستوجب منها الالتزام بمعايير معينة في تقديم خدماتها، فإن عدم الالتزام بهذه القوانين يمكن أنْ يؤدي إلى عواقب قانونية وخيمة، بما في ذلك الملاحقة القضائية أو إغلاق الشركة، بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الشركات الأمنية إلى الحصول على التراخيص اللازمة من السلطات المحلية لممارسة أنشطتها. في بعض الحالات، قد تكون هذه التراخيص مشروطة بتقديم أدلة على كفاءة الموظفين والامتثال لمعايير معينة.[1] إنَّ عدم الامتثال لمتطلبات الترخيص يمكن أنْ يعرض الشركات للمسؤولية القانونية، حيث يمكن أنْ تُحاسب على الأفعال التي يرتكبها موظفوها. وهذا يثير تساؤلات حول كيفية محاسبة هذه الشركات في حال حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان أو الجرائم، وهو ما يتطلب وجود آليات قانونية فعالة تضمن المساءلة، علاوة على ذلك، يجب أنْ تتماشى أنشطة الشركات الأمنية مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسيَّة. أي انتهاك لهذه المعاهدات يمكن أنْ يؤدي إلى تداعيات قانونية خطيرة، بما في ذلك فقدان الثقة من قبل المجتمع الدولي. حيث إنَّ الشركات الأمنية يجب أن تعمل ضمن إطار يحترم حقوق الأفراد، وإلا فإنها ستواجه عواقب قانونية واجتماعية.

---

(1) Avant، D. D. The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security. Cambridge University Press. (2005)، DOI: https://doi.org/10.1017/CBO9780511490866

يبدو أن استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة والبيئات الهشة يتزايد، لا تزال هناك أسئلة حول مدى كفاية الجهود والمعايير الدولية القائمة لتنظيم هذا القطاع. أحد التحديات التنظيمية الرئيسية هو استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولا سيما من طرف روسيا وتركيا، كجهات فاعلة بالوكالة في النزاعات المسلحة. وغالبًا ما يتم تأطير عمليات النشر هذه خارج التعريف القانوني الدولي للمرتزق، إذ لجأت بعض الدول إلى أساليب مكافحة الإرهاب وفرض تصنيفات إرهابية على مجموعة فاغنر أو من خلال فرض عقوبات على موظفيها القياديين. ومن النادر أنْ نشهد حالات تتم فيها محاسبة المرتزقة وموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب أنظمة العدالة الجنائية.

تتجاوز الاعتبارات الأخلاقية مجرد الالتزام بالقوانين، حيث يُتوقع من الشركات الأمنية أن تلتزم بمبادئ حقوق الإنسان في جميع أنشطتها. يتضمن ذلك احترام كرامة الأفراد وعدم استخدام القوة بشكل مفرط أو تعسفي، فإن حماية حقوق الإنسان يجب أن تكون محور جميع الأنشطة الأمنية، حيث إنَّ أي انتهاك لهذه الحقوق يمكن أنْ يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الأمنية بدلاً من تحسينها، كما ينبغي أن تكون الشركات الأمنية شفافة في عملياتها وأن تكون مستعدة للمساءلة عن أفعالها. غياب الشفافية يمكن أنْ يؤدي إلى فقدان الثقة من قبل المجتمعات المحلية والدول، مما يُعزز من مشاعر الخوف والقلق إلى أنَّ الشفافية والمساءلة تعدان من العناصر الأساسية لبناء الثقة بين الشركات الأمنية والمجتمعات التي تخدمها، كما أنَّ تأثير الشركات الأمنية على المجتمعات المحلية هو أيضًا اعتبار أخلاقي مهم، حيث يجب على هذه الشركات أنْ تأخذ في الاعتبار تأثير أنشطتها على المجتمعات التي تعمل فيها، حيث يمكن أنْ تؤدي الأنشطة الأمنية إلى تفاقم النزاعات أو زيادة التوترات إذا لم يتم التعامل معها بحذر. كما أنَّ الشركات الأمنية يجب أنْ تسعى لتعزيز التنمية المستدامة في هذه المجتمعات من خلال توفير فرص العمل وتعزيز الأمن بدلاً من خلق بيئات من الخوف والقلق[1].

(1) Birthe Anders، The US Army War College Quarterly: Parameters،

**ثانياً: تأثير الشركات الأمنية غير الحكوميّة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية جنوب الصحراء**

**١. التأثير الاقتصادي**

تعتبر الشركات الأمنية غير الحكوميّة (Private Security Companies - PSCs) جزءًا حيويًا من المشهد الأمني في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تساهم بشكل كبير في تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الأمنية التي تؤثر بشكل عميق على الاقتصاد المحلي. تقدم هذه الشركات مجموعة واسعة من الخدمات، تشمل الحماية الشخصية للأفراد والشخصيات العامة، والأمن المؤسسي لتأمين المنشآت التجارية والصناعية، بالإضافة إلى التدريب والتطوير الذي يستهدف الأفراد والجهات الحكوميّة على مهارات الأمن والسلامة، فإنَّ حماية الشخصيات العامة تساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي.[1] تتعدد أبعاد تأثيرات الشركات الأمنية غير الحكوميّة على الاقتصاد المحلي في إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال خلق فرص العمل، جذب الاستثمارات، والتأثير على الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى خلق فرص عمل غير مباشرة في القطاعات المرتبطة، مثل النقل واللوجستيات، حيث تساهم هذه الشركات في تشكيل المشهد الاقتصادي والاجتماعي، ومع ذلك، يجب أن يتم التعامل مع التحديات المرتبطة بها لضمان تحقيق الفوائد الاقتصادية دون الإضرار بالاستقرار السياسي والاجتماعي، ويمكن قياس تأثير الشركات الأمنية على الاقتصاد المحلي من خلال عدة مؤشرات، تشمل نسبة البطالة التي تنخفض في المناطق التي تتواجد فيها

Volume 44 Number 2 Parameters، Summer 2014، Article 22 Summer 6-1-2014 Private Military & Security Companies: A Review Essay.

(1) International Peace Support Training Centre (IPSTC) (PEACE AND SECURITY IN AFRICA'S BORDERLANDS ،Africa Amani Journal Volume 9 ،Issue 2 June 2023. P14
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-11/peace_and_security_in_africas_borderlands.pdf

الشركات الأمنية، ومعدل النمو الاقتصادي الذي يتأثر بوجود هذه الشركات، تشير التقارير إلى أنَّ الدول التي تستثمر في الأمن تشهد نموًا اقتصاديًا أعلى بنسبة تصل إلى ٢٪ سنويًا (IMF)، كما أنَّ زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في الدول التي تتمتع بأمان مستقر تعد مؤشرًا آخر على تأثير هذه الشركات.(١)

تعتبر خدمات الأمن المؤسسي ضرورية، حيث إنَّ الأمن المؤسسي يقلل من مخاطر السرقات والاعتداءات، مما يعزز من القدرة التنافسية للشركات، كما تشمل الخدمات التدريب المتخصص، والذي يسهم في تحسين مستوى الأمان ويعزز من كفاءة القوى العاملة، بالإضافة إلى ذلك، تقدم الشركات الأمنية خدمات الاستجابة الطارئة لحالات الطوارئ مثل الحرائق أو الكوارث الطبيعية، مما يُعتبر ضروريًا لتعزيز الاستجابة السريعة وتقليل الأضرار المحتملة.(٢)

تؤثر الشركات الأمنية غير الحكوميّة على الاقتصاد المحلي بطرق متعددة، حيث تُساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل، حيث تقدر فرص العمل التي توفرها الشركات الأمنية في إفريقيا بحوالي ١,٥ مليون وظيفة، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة، لذا وجود شركات أمنية موثوقة يعزز أيضًا من ثقة المستثمرين، حيث إنَّ الدول التي تتمتع بأمان مستقر تشهد زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية بنسبة تصل إلى ١٥٪. حسب تقارير دولية.(٣)

تستثمر الشركات الأمنية في تحسين البنية التحتية الأمنية، مما يعزز من قدرة الدول

(١) رضوى (عمـار)، خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم، المركز الإقليمي لدراسات الإستراتيجية القايرة .٥١٠.

(2) Transparency International. Corruption Perceptions Index 2021، ص. 18. https://images.transparencycdn.org/images/CPI2021_Report_EN-web.pdf

(3) African Development Bank (AfDB). From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa، (2021) ص25. https://afdb-org.cn/wp-content/uploads/202105//AfDB2101--AEO-main-English-highlights-1.pdf

على جذب المزيد من الاستثمارات، لذا فإن تحسين الخدمات الأمنية يسهم في تعزيز بيئة الأعمال، ومع ذلك يمكن أنْ تؤدي الأنشطة الأمنية إلى زيادة تكاليف التشغيل، مما يؤثر على القدرة التنافسية للأعمال الصغيرة وأن فرض رسوم على الخدمات الأمنية قد يزيد من الأعباء المالية على الشركات الصغيرة، علاوة على ذلك تساهم الشركات الأمنية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير بيئة آمنة، كما أنَّ الأمن يعزز من التماسك الاجتماعي ويقلل من النزاعات. على الرغم من الفوائد العديدة، تواجه الشركات الأمنية تحديات متعددة، تشمل التنافس مع القطاع الرسمي، حيث قد تؤدي الأنشطة الأمنية إلى تآكل الثقة في المؤسسات الحكوميّة، لذا يجدر الإشارة إلى ضرورة تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.[١] كما أنَّ الفساد يسهم في تعزيز مظاهر وجود الفساد إذا لم تكن الشركات الأمنية خاضعة للرقابة المناسبة، لكن هناك فرص لتعزيز التنمية المستدامة من خلال تطوير برامج تدريبية وتحسين البنية التحتية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات مع الحكومات المحلية.

تُعتبر الشركات الأمنية في جنوب إفريقيا عاملاً مهمًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي. من خلال توفير الحماية للأعمال التجارية والأفراد، تُساهم هذه الشركات في خلق بيئة استثمارية آمنة. ومع ذلك، تواجه الشركات الأمنية تحديات مثل ارتفاع معدلات الجريمة والفساد، مما قد يؤثر سلبًا على قدرتها على جذب الاستثمارات، ويُقدّر أنَّ هناك أكثر من ٩,٠٠٠ شركة أمنية تعمل في جنوب إفريقيا، مما يوفر حوالي ٥٠٠,٠٠٠ وظيفة مباشرة. تُظهر إحصاءات **البنك الدولي** أن جنوب إفريقيا شهدت زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) بنسبة ٧٪ في السنوات الأخيرة، ويرتبط ذلك بشكل وثيق بوجود شركات أمنية موثوقة.[٢]

(1) Gumedze S. ،(ed.) ،'Private Security in Africa: Manifestation ،Challenges and Regulation' ،Monograph 139 ،Institute for Security Studies، 2007.

(2) Institute for Security Studies ،The Involvement of the Private Security Sector in African Conflicts ،Peacekeeping and Humanitarian Assistance

تُعتبر الشركات الأمنية في نيجيريا ضرورية لتعزيز الأمن في بيئة تتسم بالتحديات الأمنية الكبيرة. تساهم هذه الشركات في جذب الاستثمارات من خلال تحسين مستوى الأمان، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الفساد وعدم الشفافية في بعض الأحيان قد يعيق فعالية هذه الشركات، ويُقدّر أنّ نيجيريا لديها أكثر من ١,٥٠٠ شركة أمنية، وتوفر حوالي ٢٠٠,٠٠٠ وظيفة، كما أنَّ الشركات الأمنية ساهمت في خفض معدلات الجريمة بنسبة ١٥٪ في المناطق الحضرية، مما أدى إلى زيادة تدفق الاستثمارات.(١)

تُعتبر الشركات الأمنية في كينيا جزءًا أساسيًا من استراتيجية الحكومة لتعزيز السياحة والاستثمار، وتساهم هذه الشركات من خلال توفير الأمن للزوار والمستثمرين في تعزيز الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، يجب أن تتعامل الحكومة مع التحديات المرتبطة بالفساد والرقابة لضمان فعالية هذه الشركات، حيث يُقدّر أن الشركات الأمنية في كينيا توظف حوالي ١٥٠,٠٠٠ شخص، وتلعب دورًا حيويًا في تأمين المنشآت السياحية والتجارية، كما تشير إحصاءات أخرى إلى أنَّ الاستثمار في قطاع الأمن زاد بنسبة ١٠٪ في السنوات الأخيرة، مما يعكس زيادة في الثقة في بيئة الأعمال(٢).

---

Operations" ،Final Technical Report ،Institute for Security Studies3 ، November 2008 – 3 May 2012 ,p33

(1) African Development Bank Group. African Development Bank Group - Nigeria Economic Outlook
https://www.afdb.org/en/countries-west-africa-nigeria/nigeria-economic-outlook

(2) U.S. Department of State U.S. Department of State - 2023 Investment Climate Statements: Kenya
https://www.state.gov/reports/2023-investment-climate-statements/kenya/

### ٢. التأثير الاجتماعي للشركات الأمنية غير الحكوميّة

أحد التأثيرات السلبية الملحوظة للشركات الأمنية هو تعزيز الفجوات الاجتماعية. حيث تُفضل هذه الشركات غالبًا تقديم خدماتها للأغنياء أو للأفراد القادرين على دفع تكاليفها، مما يؤدي إلى تزايد التباين في الوصول إلى الخدمات الأساسية. وفقًا لباحثين في هذا المجال، فإنَّ هذا التوجه يسهم في تفكيك الروابط الاجتماعية بين المجتمعات المختلفة، حيث يشعر الأفراد المهمشون بأنهم مُستبعدون من العملية الاقتصادية والاجتماعية، مما يمكن أنْ يؤدي إلى تفشي مشاعر الإحباط وعدم الانتماء، مما يزيد من احتمالية حدوث توترات وصراعات داخل المجتمع.[١] علاوة على ذلك، تؤدي هذه الفجوات الاجتماعية إلى تفشي شعور بالانقسام بين الفئات المختلفة في المجتمع. فعندما تتلقى فئة معينة من المجتمع خدمات أمنية متفوقة، بينما تُترك الفئات الأخرى دون دعم، يصبح من الصعب بناء مجتمع متماسك. تشير الدراسات إلى أنَّ هذا النوع من التباين يمكن أنْ يُعزز من انعدام الثقة بين الأفراد والجماعات، مما يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية الضرورية لتماسك المجتمعات.[٢]

على الجانب الآخر، يمكن أنْ تسهم الشركات الأمنية في تعزيز التعاون بين المجتمعات المحلية. فهذه الشركات ليست مجرد مقدمي خدمات، بل يمكن أنْ تلعب دورًا فعالًا في تطوير مشاريع مشتركة بين المجتمعات. من خلال توفير الأمن، يمكن أنْ تشجع هذه الشركات على العمل الجماعي وتطوير المبادرات المحلية التي تعزز من الروابط الاجتماعية.[٣]

(1) John S Benson، The impact of privatization on access in Tanzania، Social Science & Medicine، Volume 52، Issue 12، 2001، Pages 19031915-، ISSN 02779536-، https://doi.org/10.1016/S02777-00308(00)9536-.

(2) RASMUSSEN DC. Adam Smith on What Is Wrong with Economic Inequality. American Political Science Review. 2016;110(2):342352-. doi:10.1017/S0003055416000113

(3) Lloyd، C.، & Hannikainen، M. (Eds.). Social cohesion and welfare

كما أنَّ الشركات الأمنية توفر فرص عمل جديدة، مما يسهم في تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد ويعزز من شعورهم بالانتماء إلى مجتمعاتهم. فكلما زادت فرص العمل المتاحة، زادت إمكانية مشاركة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز من تماسك المجتمع ككل، **وبذا** تتراوح النتائج المحتملة لتأثير الشركات الأمنية على التماسك الاجتماعي بين الفوائد والمخاطر. ففي حالة عدم وجود تنظيم فعّال، قد تؤدي هذه الشركات إلى تفاقم الفجوات الاجتماعية، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي. على سبيل المثال، في المجتمعات التي تعاني من نقص في الخدمات الحكوميّة، قد تصبح الشركات الأمنية هي الخيار الوحيد للأفراد، مما يعزز من الاعتماد على القطاع الخاص ويزيد من الفجوات بين الأفراد[1]. بينما إذا تم توجيه الأنشطة بشكل صحيح، يمكن أنْ تسهم الشركات الأمنية في تعزيز التعاون والتماسك الاجتماعي. من خلال إنشاء شراكات مع المجتمعات المحلية، يمكن لهذه الشركات أنْ تلعب دورًا إيجابيًا في تحسين الظروف المعيشية وتعزيز العلاقات بين الأفراد. بالتالي، يجب أنْ تُعطى الأولوية لتطوير سياسات تنظيمية فعالة تضمن تحقيق التوازن بين تقديم الخدمات الأمنية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

### ٣. تقييم التأثيرات المحتملة للشركات الأمنية غير الحكوميّة على حقوق الإنسان والأمن المجتمعي

تعتبر الشركات الأمنية غير الحكوميّة (PSCs) فاعل رئيسي في البيئة الأمنية العالمية، خاصة في سياق صراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية. ومع تزايد الاعتماد على هذه الشركات لتوفير الأمن، تبرز تساؤلات حول تأثيراتها المحتملة على حقوق الإنسان والأمن المجتمعي، لذا سنستعرض تأثير أنشطة الشركات الأمنية على

---

states: From fragmentation to social peace. Taylor & Francis. (2022).

(1) M. A. Nebolsina ,Private Military and Security Companies (PMSCs) in the Modern International Processes Journal of International Analytics ، volume 13 ، issue 2 ، p. 107، 2022.

المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالاعتماد المتزايد عليها.

**تتضمن أنشطة الشركات الأمنية غير الحكوميّة مجموعة من التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:**

تُظهر تقارير عديدة أن بعض الشركات الأمنية تستخدم القوة المفرطة في تنفيذ مهامها، مما يؤدي إلى انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان، فقد تتورط هذه الشركات في حوادث عنف ضد المدنيين خلال عمليات تأمين المنشآت أو الأفراد. في العديد من الحالات، وتُسجل تقارير حقوق الإنسان استخدام هذه الشركات للأسلحة النارية بشكل غير مبرر، مما يؤدي إلى إصابات أو حتى وفيات بين المدنيين.[١]

كما تفتقر العديد من الشركات الأمنية إلى آليات المساءلة الفعالة، مما يجعل من الصعب محاسبتها على أي انتهاكات قد تحدث. هذا النقص في المساءلة يمكن أنْ يؤدي إلى ثقافة الإفلات من العقاب، حيث لا تُعاقب الشركات على تصرفاتها. في كثير من الأحيان، تنعدم الشفافية في العمليات التي تقوم بها هذه الشركات، مما يزيد من تعقيد مسألة المساءلة.[٢]ويمكن أنْ تؤدي الأنشطة الأمنية إلى تدهور العلاقات بين المجتمعات المحلية والقوات الأمنية. عندما تُستخدم الشركات الأمنية في مناطق النزاع، قد تُعتبر هذه الشركات قوة احتلال، مما يزيد من مشاعر الاستياء والغضب بين السكان، وهذا الاستياء قد يتجلى في مظاهرات أو أعمال عنف ضد الشركات الأمنية، مما يعكس عدم الثقة المتزايدة بين المجتمعات المحلية وهذه الشركات.[٣]

---

(1) Singer، P. W. Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry and Its Ramifications for International Security. International Security، 26(3)، (2001).، 186–220. http://www.jstor.org/stable/3092094

(2) Avant، D. D. The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security. Cambridge University Press، (2005). DOI: https://doi.org/10.1017/CBO9780511490866

(3) Chesterman، S. You، the People: The United Nations، Transitional

**يمكن أنْ تؤثر الشركات الأمنية غير الحكوميّة أيضًا على الأمن المجتمعي بطرق متعددة:**

بينما يمكن أنْ تسهم الشركات الأمنية في تعزيز الأمن في بعض الحالات، إلَّا أنَّ وجودها قد يؤدي أيضًا إلى زعزعة الاستقرار، فقد تؤدي الأنشطة الأمنية إلى تفاقم النزاعات المحلية، مما يزيد من انعدام الأمن. في بعض الأحيان، قد تتسبب هذه الشركات في تصعيد التوترات بين الجماعات المختلفة، مما يؤدي إلى تفاقم النزاعات.[١] ومع تزايد الاعتماد على الشركات الأمنية، قد تضعف قدرة الدول على توفير الأمن لمواطنيها. هذا الاعتماد المتزايد يمكن أنْ يؤدي إلى تقويض المؤسسات الأمنية الوطنية، مما يضعف سيادة الدولة. قد تصبح الدول أكثر اعتمادًا على الشركات الخاصة لتوفير الأمن، مما يؤدي إلى تقويض قدرة الحكومات على إدارة الشؤون الأمنية بشكل فعال.[٢] فيعكس بذلك الاعتماد المتزايد على الشركات الأمنية خطرًا كبيرًا يتمثل في فقدان السيطرة على الأمن. وعندما تعتمد الدول والمجتمعات على شركات خاصة، فإنها قد تفقد القدرة على توجيه السياسات الأمنية، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالاستغلال. هذا الاعتماد يمكن أنْ يؤدي إلى تحكم الشركات في القرارات الأمنية، مما يهدد الأمن المجتمعي.[٣]

---

Administration، and State-Building. Project on Transitional Administrations Final Report. Oxford University Press، (2003). https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/the_1.pdf

(1) Kaplan، R. D. The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War. The Atlantic Monthly، (2005).

(2) Rosenau، J. N. Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World. Cambridge University Press، (1997).

(3) Waltz، K. Theory of International Politics. McGraw-Hill، (1979).

**تتضمن المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الشركات الأمنية غير الحكوميّة ما يلي:**

قد يؤدي الاعتماد على الشركات الأمنية إلى تحويل الأولويات الأمنية من حماية حقوق الإنسان إلى تحقيق الأهداف الربحية. هذا التحول يمكن أنْ يؤثر سلبًا على الأمن المجتمعي. عندما تصبح الربحية هي الأولوية، قد تتجاهل الشركات القضايا الإنسانية الأساسية، مما يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان.[١] كما يمكن أنْ يؤدي الاعتماد على الشركات الأمنية إلى تعزيز الفساد في بعض الأحيان، حيث قد يتم التلاعب بالعقود أو التفاهمات لتحقيق مصالح خاصة على حساب الأمن العام. ففي بعض الحالات، قد تُستخدم الأموال المخصصة للأمن في أغراض شخصية، مما يزيد من تفشي الفساد.[٢] ومع تزايد الاعتماد على الفاعلين غير الحكوميّين، قد تواجه الدول تحديات في الحفاظ على سيادتها الوطنية. يمكن أنْ يؤدي ذلك إلى تدخلات خارجية في الشؤون الداخلية للدول، مما يزيد من تعقيد الأوضاع الأمنية. هذا التدخل قد يأتي على شكل ضغوط سياسية أو اقتصادية من الدول الكبرى التي تدعم الشركات الأمنية.[٣]

(1) Buzan، B. People، States، and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era. Lynne Rienner Publishers. (1991).

(2) Singer، P. W. Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry. Cornell University Press. (2003).

(3) Chesterman، S. You، the People: The United Nations، Transitional Administration، and State-Building. Oxford University Press. (2007).

**ثالثاً: التفاعلات الحاكمة بين الشركات الأمنية غير الحكوميّة والقوى الإقليمية والدولية وتأثيراتها الجيوسياسية.**

تُعتبر الشركات الأمنية غير الحكوميّة (PSCs) جزءًا متزايد الأهمية من النظام الأمني في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تتفاعل هذه الشركات مع قوى إقليمية ودولية متعددة. تشمل هذه القوى الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، فرنسا، والصين، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي ومنظمات التعاون الإقليمي. حيث تلعب هذه الشركات دورًا محوريًا في كيفية استجابة هذه القوى للتحديات الأمنية، مثل النزاعات المسلحة، الإرهاب، والجرائم المنظمة، وتتعاون الشركات الأمنية مع الحكومات المحلية لتلبية احتياجات الأمن، مما يعكس توازن القوى في المنطقة، ففي دول مثل نيجيريا، تُستخدم الشركات الأمنية لمواجهة التهديدات من جماعات مثل بوكو حرام، حيث تقدم خدمات الحماية والتدريب للقوات المحلية، وتعمل هذه الشركات كوسيط بين القوى الدولية والمحلية، مما يسهل تبادل المعلومات والخبرات الأمنية. ومع ذلك، فإن هذه العلاقات قد تؤدي إلى تعقيدات، مثل تضارب المصالح بين الشركات والدول، مما يخلق تحديات جديدة للأمن المحلي.[1]

تؤثر العلاقات بين الشركات الأمنية والقوى الإقليمية والدولية بشكل كبير على السياسات الأمنية المحلية في إفريقيا جنوب الصحراء، فعندما تعتمد الحكومات المحلية على الشركات الأمنية لتقديم الخدمات، حيث يمكن أنْ تتغير أولويات الأمن الوطني، فقد تركز الحكومات على قضايا تتماشى مع مصالح الشركات، مثل الأمن الاقتصادي، مما يؤدي إلى إهمال قضايا أخرى أكثر أهمية للأمن المحلي، مثل حقوق

(1) Baker، N. B. Transaction costs in public–private partnerships: The weight of institutional quality in developing countries revisited. Public Performance & Management Review، 40(2)، (2016). 431 - 455.

الإنسان أو العدالة الاجتماعية .[١] علاوة على ذلك، يمكن أنْ يؤدي الاعتماد المتزايد على الشركات الأمنية إلى تفشي مشاعر عدم الثقة بين المواطنين تجاه الحكومة، فعندما يُنظر إلى الأمن كخدمة تُقدّم من قبل جهات خاصة، بدلاً من أن يكون مسؤولية الدولة، قد يشعر المواطنون بأنهم مُستبعدون من عملية اتخاذ القرار، مما يعزز من مشاعر الإحباط وعدم الانتماء، كما تتداخل السياسات الأمنية للشركات الأمنية غير الحكوميّة مع مصالح الدول الكبرى بطرق معقدة في إفريقيا جنوب الصحراء. ففي العديد من الحالات، تُستخدم هذه الشركات كأدوات لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية معينة، فقد تتعاون الدول الكبرى مع شركات أمنية لتأمين مصالحها الاقتصادية في المنطقة، مثل استخراج الموارد الطبيعية أو حماية الاستثمارات. هذا التداخل بين الأهداف الأمنية والاقتصادية يمكن أنْ يؤدي إلى تعقيدات إضافية، حيث يصبح من الصعب فصل المصالح الاقتصادية عن القضايا الأمنية .[٢]

**١) الشركات الألمانية**

تمثل شركة «أسجارد» للخدمات الأمنية تمثل واحدة من أبرز الشركات الخاصة التي تلعب دورًا متزايدًا في مجال الأمن في إفريقيا، حيث تستقطب عناصر سابقة من الجيش الألماني والشرطة لتنفيذ مهام أمنية متعددة. تأسست الشركة في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، استجابةً للزيادة الملحوظة في الطلب على الخدمات الأمنية الخاصة، خاصة في المناطق التي تشهد توترات وصراعات. تهدف «أسجارد» إلى تقديم حلول أمنية متكاملة تتناسب مع الاحتياجات المحلية والدولية، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في تعزيز الأمن والاستقرار في القارة، فتقدم «أسجارد» مجموعة

(1) Antoine Perret، Privatization Without Regulation: The Human Rights Risks of Private Military and Security Companies (PMSCS) in Mexico، Mexican law review، version On-line ISSN 24485306-versión impresa ISSN 1870-0578، Mex. law rev vol.6 no.1 Ciudad de México jul./dic. 2013

(2) Lloyd، C.، & Hannikainen، M. (Eds.). Social cohesion and welfare states: From fragmentation to social peace. Taylor & Francis. (2022).

متنوعة من الخدمات الأمنية المتخصصة، تشمل الحماية الشخصية للأفراد المهمين، مثل السياسيين ورجال الأعمال، وتوفير الأمن للمرافق الحيوية مثل السفارات والشركات. كما تقدم الشركة استشارات أمنية شاملة، تتضمن تحليل المخاطر وتقديم التوصيات للحكومات والشركات حول كيفية تحسين أمنهم. بالإضافة إلى ذلك، تتخصص «أسجارد» في إدارة الأزمات، حيث تطور استراتيجيات فعالة للتعامل مع الأزمات المحتملة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والأزمات السياسيَّة. في عصر التكنولوجيا الحديثة، تقدم الشركة أيضًا خدمات الأمن السيبراني لحماية المعلومات والأنظمة الرقمية من الهجمات الإلكترونية، مما يعكس التوجه المتزايد نحو حماية البيانات. علاوة على ذلك، تقوم «أسجارد» بإجراء تحقيقات خاصة في حالات الفساد أو الجرائم الاقتصادية، مما يعزز من قدرتها على تقديم حلول أمنية شاملة، وتعمل «أسجارد» بشكل وثيق مع الحكومات المحلية لتعزيز قدراتها الأمنية، مما يساهم في بناء الثقة بين الشركة والدول التي تنشط فيها. كما تتعاون الشركة أيضًا مع شركات أمنية أخرى ومنظمات غير حكومية لتوسيع نطاق خدماتها وضمان فعالية عملياتها، مما يتيح لـ «أسجارد» الوصول إلى موارد وخبرات إضافية، مما يعزز من قدرتها على التعامل مع التحديات الأمنية المتنوعة، رغم النجاح الذي حققته «أسجارد»، تواجه الشركة تحديات متعددة، أبرزها المنافسة مع شركات أمنية خاصة أخرى، سواء كانت محلية أو دولية. هذا التنافس يتطلب من «أسجارد» الابتكار والتكيف مع احتياجات السوق المتغيرة. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض الشركة لضغوط سياسية في بعض الأحيان، خاصة في الدول التي تشهد تغييرات حكومية أو اضطرابات، مما قد يؤثر على عملياتها وأمن موظفيها، تسعى «أسجارد» إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال دعم المجتمعات المحلية، مثل توفير التدريب والتوظيف للسكان المحليين. هذا النهج لا يساهم فقط في تحسين الظروف المعيشية في تلك المجتمعات، ولكنه يعزز أيضًا من سمعة الشركة كجهة مسؤولة اجتماعيًا. كما تعمل «أسجارد» على تنفيذ ممارسات مستدامة في عملياتها، بما في ذلك تقليل الأثر البيئي، مما يعكس التزامها

بالاستدامة في جميع جوانب عملها، وبذا تعتبر شركة «أسجارد» نموذجًا للشركات الأمنية الخاصة التي تسعى لتلبية الطلب المتزايد على الأمن في إفريقيا. من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات وتعزيز التعاون مع الحكومات المحلية، تلعب «أسجارد» دورًا مهمًا في تعزيز الأمن والاستقرار في المناطق التي تعمل فيها. ومع ذلك، من الضروري أن تستمر هذه الشركات في التقييم النقدي لآثار أنشطتها على حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية، لضمان تحقيق التوازن بين تقديم الأمن وتعزيز القيم الإنسانية الأساسية.(١)

**٢) الشركات الإفريقية الأمنية غير الحكوميّة**

تُعتبر شركات الأمن الإفريقية الخاصة، مثل "STTEP" و"Executive Outcomes" و"Dyck Advisory Group" و"Sandline Internation-al"، جزءًا من المشهد الأمني المعقد في إفريقيا، حيث تلعب دورًا حيويًا في النزاعات والصراعات المسلحة. تعكس هذه الشركات كيف يمكن للقطاع الخاص أنْ يتدخل في الأزمات الأمنية، غالبًا بالتعاون مع الحكومات المحلية، مما يثير تساؤلات حول تأثيرها على حقوق الإنسان والاستقرار السياسي. تم تأسيس شركة Executive Outcomes"" على يد "إيبين بارلو" في جنوب إفريقيا، بمجموعة من المحاربين القدامى بقوة دفاع في جيش جنوب إفريقيا في عام ١٩٨٩م، وتُعتبر شركة "Exec-utive Outcomes" واحدة من أبرز الشركات الأمنية الخاصة في التاريخ الحديث. ففي عام ١٩٩٣، تدخلت الشركة في أنغولا لمساعدة الحكومة في النزاع ضد حركة يونيتا، حيث تم التعاقد معها مقابل ٣٠ مليون دولار، حيث استخدمت "Exec-utive Outcomes" تكتيكات عسكرية متقدمة، مما ساعد الحكومة على استعادة السيطرة على الأراضي. كما تدخلت في سيراليون في عام ١٩٩٥ لمساعدة الحكومة على استعادة المناجم التي استولت عليها الجبهة المتحدة الثورية، مقابل عقد بقيمة ٢ مليون دولار. كان لتدخلاتها تأثير كبير على مجريات النزاع، لكن هذه الأنشطة

(١) موقع شركة أسجارد الرسمي: https://www.asgaardgsg.de/ar

أثارت أيضًا قضايا حول السيادة الوطنية وأخلاقيات استخدام القوات الخاصة، في عام ٢٠٢٠،وشاركت في إنهاء النزاع في أنجولا في ١٩٩٢م، وكذلك في سيراليون عام ١٩٩٥م، وكانت من أبرز الشركات في مجال توفير جميع الخدمات العسكرية، وتقديم مقاتلين ولوجستيات وأسلحة، وشاركت في العديد من الدول الإفريقية.(١)

وفي عام ٢٠١٤، تدخلت شركة "STTEP" الجنوب إفريقية بدعم من الحكومة النيجيرية لمواجهة تهديد حركة بوكو حرام، التي كانت تُعتبر واحدة من أخطر الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا، ويمثل تدخل "STTEP" نموذجًا للتعاون بين القطاع الخاص والدولة في مواجهة التهديدات الأمنية، حيث قامت الشركة بتقديم استشارات أمنية وتدريب للقوات النيجيرية، مما ساعد في تحسين قدراتها على مواجهة التحديات الميدانية. ومع ذلك، أثار هذا التدخل جدلاً حول فعالية مثل هذه الشركات الخاصة في التعامل مع قضايا معقدة تتعلق بالأمن القومي كما تعاقدت حكومة موزمبيق مع شركة "DAG" (Dyck Advisory Group) الجنوب إفريقية للتعاون مع قوات الجيش في الدفاع عن منطقة كابو ديلجادو، التي كانت مستهدَفة من تنظيم داعش الإرهابي. قدمت "DAG" الدعم اللوجستي والتدريب للقوات الحكوميّة، مما ساعد في تعزيز قدراتها في مواجهة التهديدات الإرهابية. يُظهر هذا التعاون كيف يمكن أنْ تلعب الشركات الأمنية الخاصة دورًا محوريًا في دعم الحكومات في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، ولكن أيضًا يطرح تساؤلات حول مدى اعتماد الدول على هذه الشركات في الحفاظ على الأمن.

**بريطانيا**

من جهة أخرى، جاءت شركة "Sandline International" من بريطانيا لتشارك في إنهاء التوترات في غينيا الجديدة في عام ١٩٩٧. كما تدخلت في ليبيريا في عام ٢٠٠٣ لحماية الرئيس تشارلز تيلور من المتمردين، وأيضًا للمساعدة في إنهاء النزاع

(١) Executive Outcomes EO متاح على https://www.globalsecurity.org/military/world/para/executive-outcomes.htm

في سيراليون في عام ١٩٩٥. تعكس تدخلات "Sandline" كيف يمكن للشركات الأمنية الخاصة أن تلعب دورًا في تغيير مجريات الأحداث السياسيَّة، لكن هذه الأنشطة أيضًا أثارت انتقادات حول التأثيرات السلبية المحتملة على حقوق الإنسان واستقرار الدول المتأثرة.(١)

**٣) الولايات المتحدة الأمريكية.**

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الفاعلين في مجال الأمن في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تتبنى الولايات المتحدة سياسة متعددة الجوانب تهدف إلى تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة، حيث تقدم الدعم العسكري والتدريبي للحكومات الإفريقية، فتقدم الولايات المتحدة برامج تدريبية متخصصة لتعزيز قدرات القوات العسكرية المحلية في مكافحة الإرهاب، مما ينعكس على دور الشركات الأمنية الخاصة التي تتعاون مع هذه القوات، كما أنَّ الحكومة الأمريكية استثمرت حوالي ١,٦ مليار دولار في برامج الأمن ومكافحة الإرهاب في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة، مما يعزز من دور الشركات الأمنية الخاصة التي تعمل بالتعاون مع هذه البرامج، حيث تسعى هذه الشركات إلى تقديم خدمات أمنية متكاملة، تشمل الحماية والدعم اللوجستي، مثل شركة "Dyncorp "الأميركية التي تحصلت على عقد من الأمم المتحدة لتدريب قوات حفظ السلام في السودان. مما يسهل العمليات العسكرية ويعزز من فعالية التدخلات الأمريكية في المنطقة.(٢)

---

(١) حموم ف.، & طهراوي ع. ا. دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاعات إفريقيا الداخلية: أنغولا أنموذجا. المجلة الأكادمية للبحوث القانونية والسياسيَّة، ٤(١)، (٢٠٢٠)، ٥٩٨-٦٠٩.

(2) Arieff ،Alexis ،Blanchard ،Lauren Ploch ،and Cook ،Nicolas. "U.S. Assistance for Sub-Saharan Africa: An Overview." Congressional Research Service ،Library of Congress11 ، November 2023.

**٤) الصين**

تشهد القارة الإفريقية تنافُسًا بين مختلف الفاعلين الدوليِّين حول موارد القارة، وهناك تحرُّكات أمريكية وفرنسية متسارعة؛ من أجل استعادة نفوذهما وإعادة بناء علاقاتهما مع إفريقيا، في الوقت الذي يتسع فيه مجال نفوذ روسيا واليابان وتركيا والاتحاد الأوروبي وإيران ودول الخليج العربي، ولا تقف المنافسة الدولية على التعاون الاقتصادي والاستثمار، بل امتدَّت إلى أشكال التعاون العسكري أيضًا؛ حيث عملت العديد من الدول على بناء قواعد عسكرية في تلك المنطقة؛ فنجد أن فرنسا تمتلك قاعدة " فرورس فرانسيس جيبوت"؛ حيث يُوجد فيها ما يقْرُبُ ٩٠٠ جنديٍّ، وإحدى مهام القوة هو تأمين حركة الملاحة وحماية جيبوتي من أيِّ مخاطر داخلية أو خارجية، كما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٧م " قوات أفريكوم"؛ لتكون بمثابة جهازٍ أمنيٍّ مسؤولٍ عن جميع الدول الإفريقية، ما عدا مصر بجانب معسكر ليمونييه في جيبوتي؛ حيث يحتوي على ٦٠٠٠ جنديٍّ أمريكيٍّ، وقامت الصين في عام ٢٠١٥م، ببناء قاعدةٍ عسكريةٍ لوجستية في جيبوتي؛ لحماية تجارتها الخارجية ومكافحة الإرهاب والقرْصَنَة.(١)

تسعى الصين إلى توسيع نفوذها في إفريقيا جنوب الصحراء من خلال استثمارات ضخمة في البنية التحتية والموارد الطبيعية. مع تزايد الاستثمارات، تزداد الحاجة إلى توفير الأمن، مما يفتح المجال أمام الشركات الأمنية الخاصة. وفقًا لتقديرات البنك الدولي، فإن الاستثمارات الصينية في إفريقيا قد تجاوزت ٢٠٠ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٠، مما يستدعي وجود شركات أمنية خاصة لحماية المشاريع الحيوية، وتقوم الصين بتعزيز شراكاتها مع الحكومات الإفريقية من خلال تقديم الدعم الأمني، مثل تدريب القوات المحلية وتوفير المعدات العسكرية، حيث قامت الصين بتقديم مساعدات عسكرية إلى دول مثل جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية،

(١) شيماء محيي الدين، دوافع وتداعيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، عدد٢١٤، المجلد ٥٣، مصر، ٢٠١٨م، ص١٥.

مما يعزز من قدرة الشركات الأمنية الخاصة على العمل في هذه البيئات المعقدة.[١]

تظهر علاقة واضحة بين زيادة عدد شركات الأمن الصينية الخاصة في إفريقيا ومبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين في عام ٢٠١٣. فهذه المبادرة تتماشى مع رؤية الرئيس «شي جين بينغ» في عام ٢٠١٢ حول تعزيز دور الصين العالمي بشكل غير مقيد. وتهدف مبادرة الحزام والطريق إلى تطوير البنية التحتية العالمية من خلال استثمارات في حوالي ١٥٠ دولة ومنظمة دولية، منذ عام ٢٠١٢، لذا انتقل أكثر من ٢٠٠ ألف موظف صيني إلى إفريقيا للعمل في مشاريع متنوعة مرتبطة بهذه المبادرة. حاليًا، هناك حوالي ١٠,٠٠٠ شركة صينية تعمل في إفريقيا، بما في ذلك نحو ٢,٠٠٠ شركة مملوكة للدولة، تساهم في مشاريع البنية التحتية وتحقق إيرادات تتجاوز ٤٠ مليار دولار سنويًا.

تزداد المخاوف الأمنية والعسكرية للحكومة الصينية بسبب أن ٨٤٪ من استثمارات الحزام والطريق تقع في دول ذات مخاطر متوسطة وعالية. منذ عام ٢٠١٥، واجه العمال والشركات الصينية تحديات أمنية تعرقل سير أعمالهم.[٢] وكشفت وزارة أمن الدولة الصينية عن تعرض الشركات الصينية لـ ٣٥٠ حادثة أمنية خطيرة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، تضمنت عمليات اختطاف وهجمات إرهابية وعنف ضد العمال.[٣]

---

(1) Etyang، O.، & Panyako، S. O. China’s Footprint in Africa’s Peace and Security: The Contending Views. The African Review: A Journal of African Politics، Development and International Affairs، 47(2)، (2020)، 336–356. https://www.jstor.org/stable/48659817

(٢) حكيم أَلَادَيْ نجم الدين، ماذا وراء تزايد شركات الأمن الصينية الخاصة في إفريقيا؟، مركز الجزيرة للدراسات ، 2022 https://apa-inter.com/post.php?id=4726

(٣) محمد مكرم بلعاوي، ما موقع إفريقيا في عقيدة الصين العسكرية؟، الجزيرة، ٢٠٢٤م، متاح على: D8%A7%/15/9/https://www.ajnet.me/politics/2024

قبل إطلاق مبادرة الحزام والطريق، كانت معظم الشركات الصينية الخاصة والمجموعات الصغيرة تعتمد على استراتيجيات مثل التعاقد مع ميليشيات محلية أو تسليح نفسها لحماية مصالحها ومشاريعها من الهجمات الإجرامية والعنف السياسي، خاصة في مناطق استخراج الموارد الطبيعية، وعلى الرغم من تأكيد الحكومة الصينية المتكرر على أهمية علاقاتها مع إفريقيا واستمرار استثماراتها وتقديم القروض لتحقيق أهدافها العالمية وتلبية احتياجاتها الوطنية، إلَّا أنَّ المسؤولين في بكين يشككون في قدرة القوات الأمنية الإفريقية على حماية الشركات الصينية ومواطنيها. وهذا الشك دفعهم إلى الاستعانة بشركات الأمن الخاصة لتولي الأدوار الأمنية اللازمة.

من بين ٥,٠٠٠ شركة أمنية مسجلة في الصين، تمتلك ٢٠ شركة فقط تراخيص للعمل دوليًا. في ٥٠ دولة تشمل إفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط، توظف شركتا «Beijing DeWe Security Service» و «Huaxin Zhong An Security Group» حوالي ٣٥,٠٠٠ مقاول أمني، وتوظف شركة DeWe أكثر من ٢,٠٠٠ مقاول أمني في كينيا فقط، حيث تعمل على تأمين خط سكة حديد مومباسا-نيروبي الذي تبلغ تكلفته ٣,٦ مليارات دولار، وفيما يتعلق بحماية المسؤولين التنفيذيين الصينيين، فإن التفجيرات والهجمات الإرهابية في منطقة الساحل والصومال قد استهدفت العمال والشركات الصينية، مما زاد من الهجمات ضد المواطنين الصينيين والبنية التحتية خارج الصين. هذه الظروف دفعت المسؤولين والعمال الصينيين إلى الاعتماد على خدمات الشركات الأمنية الصينية لضمان مراقبة متقدمة.[1]

وتشير الاضطرابات السياسيَّة المستمرة في دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان إلى أنَّ الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية الكبيرة وقطاع التعدين في إفريقيا تواجه مخاطر كبيرة. وغالبًا ما تنتهي استراتيجيات

(1) Paul Nantulya، Considerations for a Prospective New Chinese Naval Base in Africa، The Africa Center for Strategic Studies، 12 May 2022، accessible at: https://tinyurl.com/5atb6k23

الشركات الصينية في الاعتماد على الأمن المحلي بفشل، كما حدث في حالات إطلاق النار على عمال المناجم غير القانونيين في زامبيا واختطاف عمال صينيين في نيجيريا. هذه الحوادث تعزز الحاجة إلى شركات أمنية ذات معايير دولية لحماية المشاريع البنائية والتعدينية، كما أوجد تأمين الأصول الصينية ضد أعمال الشغب والأنشطة الإرهابية سوقًا مربحًا للشركات الأمنية الخاصة في الصين، حيث تقدم خدمات الحراسة لكبار الشخصيات الصينيين الذين يخشون من الاختطاف، وترافقهم على السفن التجارية. بالمقارنة مع الشركات الأجنبية، لا يزال عدد قليل من الشركات الصينية يمتلك القدرات اللازمة للعمل في إفريقيا.(١)

يعتبر القطاع البحري جزءًا حيويًا من مبادرة الحزام والطريق، وقد زادت بكين مؤخرًا من استثماراتها في منطقة القرن الإفريقي. وقد أفادت التقارير بأن الشركات الأمنية الصينية الخاصة تقدم حراسًا مسلحين لحماية صناعة الشحن من القراصنة، بالإضافة إلى تدريب كبار الشخصيات وتقديم خدمات الاستجابة للاختطاف، خاصة قبالة شواطئ شرق وغرب إفريقيا التي شهدت زيادة في أعمال القرصنة منذ عام ٢٠١٨. وكانت شركة (HXZA) "Hua Xin Zhong An" هي الأولى التي حصلت على إذن من الحكومة الصينية لتقديم حراسة بحرية مسلحة للسفن التجارية الصينية في تلك الممرات البحرية، ومن بين الشركات الأمنية الصينية التي تقدم خدمات الحماية للأصول الصينية في إفريقيا، نجد شركة «Beijing DeWe Security Service» التي تؤمن مشروع غاز طبيعي في إثيوبيا لصالح شركة «Poly-GCL Petroleum Group Holdings»، وكذلك شركة «Shandong Huawei Security Group» في جنوب إفريقيا التي تحمي المناجم المملوكة للصين. تقدم مجموعة «China Overseas Security Group» خدمات الحماية لمشاريع الحزام والطريق الصينية في مناطق النزاع، بينما تؤمن مجموعة «الصين للأمن والتكنولوجيا» طرق

(١) حكيم أَلَادَيْ نجم الدين، ماذا وراء تزايد شركات الأمن الصينية الخاصة في إفريقيا؟ مرجع سابق.

النقل البرية والبحرية في خليج غينيا وممر LAPSSET، وفي سياق متصل، أظهرت التقارير الأمريكية في أواخر عام ٢٠٢١ استياء المسؤولين الأمريكيين من القاعدة البحرية التي تبنيها الصين في ميناء «باتا» بغينيا الاستوائية، حيث تعتبر هذه القاعدة محاولة صينية لـ«تطويق» الولايات المتحدة وتحدي مصالحها التجارية والعسكرية في إفريقيا وعلى المستوى العالمي.

**٥) اسرائيل**[١]

تعتبر الشركات الأمنية الخاصة واحدة من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدول لتعزيز أمنها ومواجهة التحديات الأمنية. وفي السنوات الأخيرة، برز دور إسرائيل بشكل ملحوظ في هذا المجال، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، وتتكون هذه الشركات غالبًا من متقاعدين من جيش الدفاع الإسرائيلي، مما يمنحها خبرة عسكرية متقدمة وقدرة على التعامل مع الأزمات الأمنية المعقدة، فتأسست العديد من الشركات الأمنية الإسرائيلية التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات، منها التدريب العسكري، الأمن السيبراني، الاستشارات الأمنية، وتوفير المعدات العسكرية. من بين هذه الشركات، تبرز «Elbit Systems» كواحدة من الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا الدفاعية، حيث تقدم حلولاً للأمن الداخلي والدفاع. كما تُعرف شركة «Black Cube» بتقديم خدمات الاستخبارات الخاصة والتحقيقات، وقد تم استخدامها في عمليات تجسس على المعارضين في دول مثل الكونغو. ورغم أنَّ شركة «G4S» ليست إسرائيلية بالكامل، إلا أنها تحتفظ بشراكات مع شركات إسرائيلية تقدم خدمات أمنية متقدمة، وتسعى إسرائيل إلى توسيع نفوذها في إفريقيا

---

(١) حكيم أَلَادَيْ نجم الدين ، ماذا وراء تزايد شركات الأمن الصينية الخاصة في إفريقيا؟ مرجع سابق. عبد الغني دياب "جيوش الظل".. كيف عززت شركات الأمن الإسرائيلية الديكتاتورية في إفريقيا؟، موقع چيسكا (القرن) ٢٠٢٥،
https://www.geeska.com/ar/jywsh-alzl-kyf-zzt-shrkat-alamn-alasrayy-lyt-aldyktatwryt-fy-afryqya

من خلال تقديم الدعم الأمني للدول التي تواجه تحديات مثل الإرهاب، النزاعات المسلحة، والجريمة المنظمة. حيث يتمثل دورها في تقديم برامج تدريب عسكرية للجيش والشرطة في بعض الدول الإفريقية، مما يساهم في تحسين كفاءتهم القتالية. بالإضافة إلى ذلك، تُسهم الشركات الإسرائيلية في نقل التكنولوجيا الأمنية المتقدمة، مثل أنظمة المراقبة والطائرات بدون طيار، مما يعزز من قدرات الدول الإفريقية على مواجهة التهديدات الأمنية. كما تقدم هذه الشركات خبراء في مجالات الاستخبارات والأمن السيبراني لمساعدة الحكومات على مواجهة التهديدات.

ومع ذلك، فإن الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات تثير جدلاً واسعًا، حيث تشير التقارير إلى أنَّ الرئيس الكونغولي، فيليكس تشيسكيدي، تعاقد بشكل سري مع شركة أمن إسرائيلية خاصة لحمايته. وقد قامت «مجموعة مير الأمنية» بتدريب قوات النخبة الكونغولية، بما فيها الحرس الجمهوري، كما استعان رئيس جمهورية الكونغو برازفيل باسكال ليسوبا Pascal Lissouba سنة ١٩٩٤ بضابط إسرائيلي من شركات الأمن الخاصة الإسرائيلية، للقيام بإنشاء وتدريب حرسه الخاص وتفكيك حرس الرئيس السابق. وفي أنغولا تشير الدراسات الخاصة بالشركات الأمنية الخاصة أنَّ أغلب الشركات الأمنية في أنغولا هي شركات إسرائيلية، تقوم بتأمين تجارة الماس، وتأمين الحراسة للرئيس الأنغولي، والمساعدة في ترتيب صفقات السلاح من طرف ثالث، إلى جانب تأمين حاجات محددة للقوات المسلحة. في السابق، استخدم الرئيس السابق، جوزيف كابيلا، شركة «بلاك كيوب» للتجسس على معارضيه، مما يعكس كيفية استخدام هذه الشركات لتعزيز السلطة السياسيَّة في الدول التي تعمل فيها.[1] في دول أخرى مثل الكاميرون، اعتمد الرئيس بول بيا على مستشارين عسكريين إسرائيليين لتأمين حكمه، حيث تم تدريب وحدات نظامية مثل الكتيبة «BIR»، المعروفة بسجلها الحافل من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي جنوب السودان،

(1) Sabelo Gumedze (ed.), Private Security in Africa, ISS Monograph Series, Institute for Security Studies (ISS), no. 139, Nov. 2007, p. 22.

دخلت شركة «زيف» في عام ٢٠١٥، حيث كانت تدير مشروع «الأفق الأخضر»، لكنها سرعان ما تحولت لرعاية القتل، مما أدى إلى فرض عقوبات من وزارة الخزانة الأمريكية على الجنرال الإسرائيلي السابق، إسرائيل زيف.

ورغم الفوائد المحتملة، تواجه الشركات الأمنية الإسرائيلية انتقادات عديدة. يُعتبر بعض النقاد أن التعاون الأمني قد يُستخدم لدعم أنظمة قمعية في بعض الدول، مما يؤدي إلى تعزيز الاستبداد والانتهاكات. كما تثير المخاوف بشأن الأثر على حقوق الإنسان، حيث يمكن أنْ تُسهم التكنولوجيا والأساليب المستخدمة في انتهاكات خطيرة، ويمثل دور إسرائيل في الشركات الأمنية الخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء مزيجًا من الفرص والتحديات. بينما تسعى الشركات الإسرائيلية إلى تعزيز الأمن والاستقرار، يجب النظر بعناية في الأبعاد الأخلاقية والسياسيَّة لهذا التعاون. إن الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات، بما في ذلك التجسس ودعم الأنظمة القمعية، تثير قضايا خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية في القارة. في النهاية، من الضروري أنْ تكون هناك رقابة دولية على أنشطة هذه الشركات لضمان عدم استخدامها لتعزيز الاستبداد وانتهاك حقوق الأفراد، تتطلب هذه القضايا اهتمامًا متزايدًا من المجتمع الدولي، حيث إنَّ تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في إفريقيا يجب أن يكون في صميم أي تعاون أمني. إن الأنشطة التي تقوم بها الشركات الأمنية الإسرائيلية في القارة ليست مجرد قضايا محلية، بل هي جزء من شبكة معقدة من العلاقات الدولية التي تتطلب فحصًا دقيقًا وفهمًا عميقًا لتأثيراتها على الأمن والاستقرار في المنطقة.[١]

---

(١) وليد عبد الحي. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ١/ ٨/ ٢٠٢٢ ورقة علمية: التغلغل الأمني الإسرائيلي في إفريقيا جنوب الصحراء
https://www.alzaytouna.net/202201/08//%D988%%D8%B1%D98%2%D8%A9-%D8%B9%D984%%D985%%D98%A%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%AA%D8%BA%D984%%D8%BA%D984-%%D8%A7%D984%%D8%A3%D985%%D986%%D98%A-%D8%A7%D984%%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D98%A%D9

**٦) روسيا**

أصبح نفوذ روسيا المتزايد مؤخرًا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عنصرًا متزايد الأهمية في وضعها الجيوستراتيجي العالمي، فسعت روسيا، من خلال فاغنر، إلى تحقيق هذا الهدف بشكل منهجي من خلال استغلال فراغات السلطة في الدول غير المستقرة سياسيًا، والاستفادة من المشاعر المعادية للغرب لتقديم الخدمات نفسها التي قدمتها في دول أخرى غير مستقرة. تعد فاغنر من الشركات الرائدة في المجال العسكري، وتأسست على يد مجموعة من عناصر القوات الخاصة المتقاعدين، وتضم مقاتلين من جنسيات مختلفة، وترجع جذورها إلى شركة أوريل (Orel) التي نشأت عام ٢٠٠٣م، ثم انبثقت عن شركة أوريل عدة شركات من أبرزها (مجموعة موران للأمن) في عام ٢٠١١م، ولديها أنشطة في إفريقيا الوسطى وكينيا ونيجيريا، وفي حين أن أهداف روسيا في إفريقيا متعددة الأوجه، إلا أن مواردها المحدودة أجبرتها على التركيز على الزعزعة كاستراتيجية أساسية، وكانت مجموعة فاغنر أداة رئيسية في تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال استغلال الصراعات المحلية، وخلق حالة من عدم الاستقرار وتفاقمها، وتقويض النفوذ الغربي في القارة. وقد مكّن هذا النهج روسيا من تحدي الغرب والحصول على ميزة في المنافسة الجيوسياسية، فمن خلال استخدام مجموعة فاغنر كوكيل، تستطيع روسيا في الوقت نفسه تحقيق أهدافها الاستراتيجية التي تشترك في استمرارية مهمة مع الغايات الاستراتيجية الروسية والسوفيتية السابقة، وذلك من خلال تقويض المصالح الغربية في جميع أنحاء العالم مع الحفاظ على «سياسة الإنكار المعقول».[1] تمكنت مجموعة فاغنر من تحقيق ذلك لأنها أرست نمطًا معتادًا من التدخل السياسي والعسكري والاقتصادي في البلدان التي تعمل فيها. تستهدف

84%%D98%A/

(1) J. Siegle ،"Intervening to Undermine Democracy in Africa: Russia's Playbook for Influence" ،Africa Center for Strategic Studies22 ، February 2023 ،https://africacenter.org/spotlight/intervening-to-underminedemocracy-in-africa-russias-playbook-for-influence/.

المجموعة البلدان ذات الحكم الضعيف والديمقراطيات الهشة، وتستجيب لطلبات حكوماتها للمساعدة الأمنية، خاصةً عندما تعتقد تلك الحكومات أنَّ الدول الغربية لم تقدم الدعم الكافي. تتدخل المنظمة لمساعدة القادة العسكريين المحليين المدعومين من روسيا ضد الجماعات المتمردة التي تسعى إلى تغيير النظام. في مقابل خدماتها، تسمح الحكومة المعنية لمجموعة فاغنر باستخراج الموارد لصالحها الاقتصادي والحصول على سلع وموارد عالية القيمة.تستثمر روسيا في بناء علاقات استراتيجية مع الحكومات الإفريقية، مما يفتح المجال أمام الشركات الأمنية الخاصة للعمل في بيئات تتسم بالصراع وعدم الاستقرار، تمثل شركة فاغنر مثالاً حيًّا على ممارسة الهيمنة الاستراتيجية لروسيا على الأراضي الإفريقية بشكل خاص، بعدما ظلت روسيا تبحث عن ميدان للتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية؛ فاتجهت نحو عقد اتفاقيات عسكرية مع الدول الإفريقية بهدف تقوية حضورها في القارة؛ فوفقًا للبيانات الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، تُعدّ روسيا أكبر مُصدِّر للأسلحة إلى إفريقيا بنسبة ٣٥٪ من إجمالي المنتجات العسكرية، كما أبرمت موسكو ١٩ اتفاقية تعاون عسكري مع دول إفريقية خلال الفترة من ٢٠١٤م إلى ٢٠١٩م، وفي ذلك تتبع روسيا سياسة التصدير الأمني بما يتضمنه من توفير الاستشارات والتدريب في عمليات مكافحة التمرُّد ومواجهة الإرهاب، بهدف الوقوف على المشهد الإفريقي، والجلوس على قائمة المفاوضات في حلّ النزاع وإقرار السلام كأحد الفواعل الرئيسية في القارة.[١] شاركت شركة فاغنر لأول مرة في عام ٢٠١٤م أثناء القتال في شرق

(١) زينب مصطفى رويحه، صعود إمبريالي. الشركات العسكرية الخاصة داخل إفريقيا، موقع قراءات إفريقية:
https://qiraatafrican.com/2860/%D8%B5%D8%B9%D988%%D8%AF-%D8%A5%D985%%D8%A8%D8%B1%D98%A%D8%A7%D984%%D98%A-%D8%A7%D984%%D8%B4%D8%B1%D983%%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D984%%D8%B9%-D8%B3%D983% %D8%B1%D98 %A%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%AE%D8%A7%D8%B5/

أوكرانيا، ثم ذاع صيتها مع مشاركة عناصرها في أعمال القتال والتدريب والحراسة في عدة دول مثل سوريا وليبيا وإفريقيا الوسطى والسودان وكينيا وتشاد. ففي عام ٢٠١٧م انتقلت أول مجموعة عسكرية من شركة فاغنر إلى السودان، وتولَّت تدريب عناصر القوات الخاصة والاستخبارات السودانية، وكذلك شاركت في تدريب قوات الدعم السريع لمواجهة المظاهرات الشعبية في عام ٢٠١٨م.[١]

وشاركت قوات فاغنر في إفريقيا الوسطى في ٢٠١٨م؛ حيث أرسلت مدربين ومقاتلين، لتأمين أنشطة التعدين واستخراج الذهب والماس لشركة "Lobaye In-vest" الروسية؛ إذ وفَّرت أكثر من ألف مدرِّب لجمهورية إفريقيا الوسطى، وتتكفل بتأمين المؤسسات المختلفة، وتدريب الحرس الرئاسي والجيش مثل شركة "Sewa Security Services" الروسية أيضًا.[٢]. وفي موزمبيق، انتشر عناصر شركة فاغنر منذ ٢٠١٩م في إقليم كابو ديلجادو شمال موزمبيق؛ حيث المناطق الغنية بالغاز، ومواجهة إرهاب عناصر داعش، ومحاولتهم السيطرة على منابع النفط وميناء مسيمبوا دي برايا، كما تعمل في الكونغو الديمقراطية والصومال ومالي، [٣]

**٧) تركيا**

سعت تركيا منذ عام (٢٠٠٥)، إلى تصوير نفسها كشريك فاعل في مجال

(1) Russia's murky business dealings in the Central African Republic https://www.theafricareport.com/16511/russias-murky-business-dealings-in-the-central-african-republic/

(2) R. Parens، "The Wagner Group's Playbook in Africa: Mali"، Foreign Policy Research Institute، 18 March 2022، www.fpri.org/article/202203//the-wagner-groups-playbook-in-africa-mali/#_ftn3.

(3) The 'Hybrid' Role of Russian Mercenaries، PMCs and Irregulars in Moscow's Scramble for Africa https://jamestown.org/program/the-hybrid-role-of-russian-mercenaries-pmcs-and-irregulars-in-moscows-scramble-for-africa/

المساعدات الإنمائية، مؤكدةً على طبيعتها كدولة تقع في الوسط، بين الغرب والشرق، وكذلك بين الشمال (العالمي) والجنوب (العالمي). وقد أصبح هذا النهج ركيزةً لمرحلة ثانية من السياسة التركية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء. وقد مهدت هذه الأجندة الإفريقية الجديدة، التي تم التصديق عليها رسميًا خلال قمة التعاون التركية الإفريقية الثانية (٢٠١٤)، الطريق أمام طرح صيغة التنمية التركية التي يمكن تعريفها بتوافق أنقرة. على الرغم من أنه لا يزال مفهومًا غير محدد جيدًا، يُنظر إلى إجماع أنقرة كنموذج جديد للتنمية الاقتصادية والسياسيَّة والاجتماعية للدول الإفريقية، كبديل لما يُسمى «إجماع واشنطن» – وهو خطاب اقتصادي وتنموي نيوليبرالي تهيمن عليه الولايات المتحدة وأوروبا – وأحدث «إجماع بكين» كنمو اقتصادي تقوده الدولة وإعطاء الأولوية للاستقرار على الديمقراطية، ومنذ دخولها الساحة الإفريقية، حرصت تركيا على النأي بنفسها عن كل من الجهات المانحة التقليدية، وخاصة تلك المرتبطة بالاستعمار في إفريقيا، وقد دفع طموح تركيا لتقديم نفسها كبديل للقوى التقليدية والناشئة على حد سواء إلى تعزيز نهج هجين للتنمية، حيث تتكامل المبادئ والمعايير ذات الأصول المختلفة مع بعض خصوصيات مسار التنمية التركي). من اللافت للنظر أنَّ تركيا، في انتقادها لسياسات التنمية التي تنتهجها الجهات المانحة التقليدية، تنأى بنفسها عنها، مؤكدةً على حداثة نهجها القائم على شراكة مستدامة ومفيدة للطرفين بين المانحين والمستفيدين. وقد عززت تركيا نهجًا وسطيًا، أو ثالثًا، من خلال تطبيق سياسة مربحة للجميع في إفريقيا، تشمل بناء السلام وسياسة التمكين المتبادل القائمة على المساواة والشفافية والاستدامة. وإذا كانت أجندة تركيا قد اعتمدت، من جهة، نهجًا نيوليبراليًا في المشاريع الاقتصادية والتنموية، ويعود ذلك أساسًا إلى عقلية رجال الأعمال الأتراك، فمن جهة أخرى، تُنفذ هذه المشاريع من قِبَل حكومة تبدو بشكل متزايد وكأنها تتوافق مع «الاستبداد التنافسي». وقد تجلى هذا النهج في ميل تركيا إلى اعتماد المساعدات الثنائية والتزامها بمبدأ عدم الاشتراط. ورغم عضوية تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتزامها بتعريف المنظمة

للمساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)، فقد اعتمدت مؤخرًا آليات نموذجية لتوافق آراء بكين، مثل سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو فرض قيود على الدول المتلقية. ومثل غيرها من الدول المانحة غير التقليدية، مثل الصين، تبنت تركيا فكرة تعزيز بناء القدرات الإنمائية في الدول الإفريقية وقيادتها نحو طريق الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة وهي فكرة ترتبط بالاعتقاد المشترك مع مقدمي المساعدات من بلدان الجنوب، بان في السنوات الأخيرة، زادت تركيا من وجودها العسكري في إفريقيا، مما يعكس اهتمامها بتوسيع نفوذها في المنطقة. وفقًا للبيانات، فإنّ الاستثمارات التركية في إفريقيا قد زادت بنسبة ٢٠٠٪ منذ عام ٢٠١٠، مما يتطلب توفير الأمن عبر الشركات الأمنية الخاصة، وتقدم تركيا الدعم الأمني للدول الإفريقية من خلال التدريب والمساعدات العسكرية. كما تشارك في بعض العمليات العسكرية، مما يعزز من دور الشركات الأمنية الخاصة في تأمين المصالح التركية في المنطقة.[1]

**٨) دول الخليج**

تشارك دول الخليج في السلام والأمن في إفريقيا جنوب الصحراء بطرق مختلفة. بدءًا من التفاعل المؤسسي بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الإفريقي، ووصولًا إلى تأثير كل دولة خليجية على حدة على السلام والأمن في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وساهمت دول الخليج، علنًا وسرية، في السلام والأمن (أو انعدامهما) في إفريقيا جنوب الصحراء عمومًا، وفي منطقة القرن الإفريقي خصوصًا، لا تزال العلاقات الإقليمية والقارية المؤسسية بين إفريقيا جنوب الصحراء والخليج ناشئة، لكنها في طور النمو. في القمة العربية الإفريقية الثالثة التي عُقدت في نوفمبر ٢٠١٣ في مدينة الكويت، وفي

(1) Donelli ،Federico. "Features ،Aims and Limits of Turkey's Humanitarian Diplomacy." Central European Journal of International and Security Studies 11 (3)83–59 .2017 ،. Donelli ،Federico. 2018. "The Ankara Consensus: The Significance of Turkey's Engagement in Sub-Saharan Africa." Global Change ،Peace & Security 30 (2): 57–76. doi:10.1080/14781158.2018.1438384.

إعلان الكويت الصادر عنها، أكد قادة هاتين المنطقتين التزامهم بالتعاون والشراكة الرسميين في مجالات السلام والأمن والتنمية والاستثمار بين المنطقتين. وفي إشارة إلى الاهتمام المتزايد بالتعاون، قام وفد رفيع المستوى من الاتحاد الإفريقي بقيادة مفوض السلام والأمن، إسماعيل شرقي، بزيارة إلى الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٥. والتقى الوفد الإفريقي رفيع المستوى بالوزراء والمسؤولين الحكوميّين رفيعي المستوى في الدول المعنية لمناقشة تطورات السلام والأمن في إفريقيا، والسعي إلى التعاون لمعالجة الصراعات المستمرة (الصومال وليبيا ومالي) والتحديات الناشئة (الإرهاب والتطرف العنيف). أعرب الاتحاد الإفريقي ودول الخليج المعنية عن التزاماتها المتبادلة بدعم آليات الاتحاد الإفريقي لمنع النزاعات وإدارتها على المستوى القاري، وذلك من خلال توقيع مذكرة تفاهم لتسهيل الشراكات الرسمية.[1]

تبرز قطر كجهة فاعلة بارزة في مجال السلام والأمن في منطقتي الشرق الأوسط الكبير والقرن الإفريقي، وتحرص قطر بشكل خاص على لعب دور الوسيط، وقد شاركت في العديد من عمليات السلام (لا سيما في اليمن ولبنان والسودان).في منطقة القرن الإفريقي، كان آخر جهد لها هو التوسط في هدنة بين إريتريا وجيبوتي عام ٢٠١٠ في أعقاب النزاع الحدودي بين البلدين، في عام ٢٠٠٨ في إطار ما يُسمى «الدبلوماسية الاقتصادية»، لا تكتفي قطر بتسهيل عمليات الوساطة ورعايتها، بل تقدم أيضًا حوافز مالية لتشجيع الأطراف المتنازعة على التوصل إلى اتفاق، عندما تولت قطر زمام عملية السلام في دارفور وتوسطت في اتفاقية الدوحة بين حكومة السودان وحركة المساواة (حركة العدل والمساواة، جماعة المعارضة المسلحة الرئيسية في دارفور) عام ٢٠١٠، تعهدت قطر بتقديم ملياري دولار لخطط التنمية في دارفور،

(1) African Union ،Kuwait Declaration (Min/Africa-Arab/Decl1(III) Rev.1)19-20 ، November 2013 ،http://pages.au.int/afroarab/documents/kuwait-declaration. 6 African Union Commission ،The African Union High-Level Delegation to the Gulf Countries Concludes the Last Leg of its Visit in Abu Dhabi27 ، November 2015 ،http://goo.gl/skQ8gu

وتوسطت في صفقات استثمار زراعي بقيمة مليار دولار في السودان.[١]

في برقية دبلوماسية أمريكية سربها موقع ويكيليكس في ٢٤ أغسطس ٢٠١١، أعربت السفيرة رايس عن مخاوفها من احتمال تمويل قطر لجماعات تقاتل في الصومال، بينما كشفت محاضر مسربة من السفارة الأمريكية في طرابلس أنَّ رئيس الحكومة الانتقالية الصومالية، الشيخ شريف شيخ أحمد، اتهم قطر بتمويل حركة الشباب. إلا أنَّ قطر نفت هذه الاتهامات ووصفتها بأنها لا أساس لها، كما يُشتبه في دعمها لجماعات تابعة لتنظيم القاعدة تعمل في المنطقة. في إثيوبيا، كانت الحكومة على خلاف مع الجالية المسلمة منذ عام ٢٠١١، عندما حاولت، في محاولة لمواجهة ما وصفته بتسلل خلايا متطرفة وهابية برعاية أجنبية، إدخال تعاليم حبشية «أكثر اعتدالًا». ووصفت الجالية المسلمة الإثيوبية هذا التدخل غير المبرر في الشؤون الدينية من قبل دولة علمانية، ونظمت احتجاجات في عامي ٢٠١١ و١٧ ,٢٠١٢ رفضت الحكومة هذا الادعاء وحكمت على ١٧ ناشطًا مسلمًا، معلنة تورطهم في الإرهاب والتخطيط لإنشاء دولة إسلامية في إثيوبيا.[٢]

إن إحدى الأجندات المهمة التي تدفع المملكة العربية السعودية إلى المشاركة

(1) Sultan Barakat ،"Qatari Mediation: Between Ambition and Achievement" ،in Brookings Doha Center Analysis Papers ،No. 12 (November 2014) ،p. 19 ،http://brook.gs/2aQtUSx.

(2) In a US diplomatic cable leaked by WikiLeaks on 24 August 2011 ،Ambassador Rice expressed her concerns that Qatar might be funding groups fighting in Somalia ،while leaked minutes from the US embassy in Tripoli revealed that Somalia TFG president Sheikh Sharif Sheikh Ahmad had accused Qatar of funding al-Shabaab. Qatar ،however ،has denied the accusations and called them baseless. See Ali Abunimah ،"The US Accused Qatar of Funding Somalia's Al-Shabab Militia ،WikiLeaks Reveals" ،in The Electronic Intifada27 ، August 2011 ،https://electronicintifada.net/node/10323.

في جنوب السودان هي حاجتها إلى حرمان جماعة الإخوان المسلمين وإيران من أي دعم في جنوب السودان. في ضوء تنافس المملكة العربية السعودية مع هذين الطرفين على نفوذ أكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن توسّع النفوذ الإيراني أو الإخواني في منطقة القرن الإفريقي لن يُقوّض فقط مكانة المملكة العربية السعودية الجيوسياسية في المنطقة، بل قد يؤثر أيضًا على وصولها إلى قناة السويس، التي تعتمد عليها في تجارتها، وقد كان السودان مصدر قلق خاص للمملكة العربية السعودية في هذا الصدد نظرًا لارتباطه بجماعة الإخوان المسلمين وعلاقته الودية مع إيران. وقد برزت انعكاسات مثيرة للاهتمام لمصالح الخليج في منطقة القرن الإفريقي مع انزلاق اليمن – الجسر الذي يربط بين القرن الإفريقي والخليج – إلى أزمة في مارس ٢٠١٥.[١]

كما تُشكل مشاركة السودان في التحالف الذي تقوده السعودية، بما في ذلك مساهمة ما يقرب من ٣٥٠-٧٠٠ جندي بري في القتال ضد الحوثيين في اليمن، مصدر قلق للسلام الإقليمي والأمن وحقوق الإنسان في السودان. إنَّ وديعة السودان البالغة ٢,٢ مليار دولار من الرياض والدوحة، والاتفاقيات الإضافية التي وقعتها مع هذه الدول،قد تعني المزيد من التدهور في الوضع في بلد مدجج بالسلاح، وانخرط في صراع عنيف على جبهات مختلفة.[٢]

---

(1) Ryan Teague Beckwith ،"Transcript: Read Hillary Clinton's Speech on Fighting ISIS" ،in Time19 ، November 2015 ،http://ti.me/1Ne19iW; Justin Huggler ،"German vice-chancellor Accuses Saudi Arabia of Funding Islamic Extremism in the West" ،in The Telegraph6 ، December 2015، http://www. telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/germany/12035838/German-vice-chancellor-accusesSaudi-Arabia-of-funding-Islamic-extremism-in-the-West.html.

(2) Magnus Taylor ،"Horn of Africa States Follow Gulf into the Yemen War" ،in The Africa Report22 ، January 2016 ،http://bit.ly/2aRSmmm.

**٩) إيران**

تسعى إيران تسعى لتعزيز نفوذها في إفريقيا كزنها قوة إقليمية فاعلة من خلال دعم الجماعات المسلحة وتقديم الدعم اللوجستي. وتعتبر الشركات الأمنية الخاصة جزءًا من هذا السياق، حيث تساهم في توفير الأمن للجماعات التي تدعمها إيران. ووفقًا لتقارير استخباراتية، فإن إيران قد قدمت الدعم اللوجستي لبعض الجماعات المسلحة في دول مثل مالي وليبيا، مما يعزز من الحاجة إلى الشركات الأمنية الخاصة، تحاول إيران توسيع نفوذها من خلال بناء علاقات مع الفصائل السياسيَّة والجماعات المسلحة، مما يفتح المجال أمام الشركات الأمنية الخاصة للعمل في بيئات غير رسمية، وهذا التعاون يعكس التحديات الأمنية المعقدة التي تواجهها دول إفريقيا جنوب الصحراء، كما أرسلت طهران سفنًا حربية إلى خليج عدن بعد نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨، عندما استولى قراصنة صوماليون على سفينة إيرانية واحتجزوا طاقمها كرهائن؛ السفن القادمة من بندر عباس وتشابهار، وهما ميناءان يُقال إنهما يخدمان أسطول الغواصات الإيراني. أعلنت البحرية الإيرانية عن خطط للانتشار في المحيط الأطلسي عام ٢٠١١. وفي العام نفسه، أكدت البلاد نشاطها البحري في البحر الأحمر بعد أن أرسلت لأول مرة سفنًا حربية عبر الممر المائي إلى سوريا. وانخرطت السفن الإيرانية في جمع المعلومات الاستخبارية في خليج عدن، بهدف ضمان عدم تهديد السفن الحربية الأجنبية للبحرية الإيرانية. في هذه العملية، رافقت البحرية ٢٩٠٠ سفينة إيرانية، وخاضت ١٨٠ مواجهة مسلحة مع القراصنة، وقدمت المساعدة العسكرية لخمس وعشرين سفينة أجنبية.[1] وبحلول عام ٢٠١٦، صرحت إيران أنها رافقت ٣٨٠٠ سفينة في خليج عدن وأرسلت قافلة من السفن الحربية إلى المنطقة

(1) Iran's 5th Fleet to Head for Gulf of Aden، Tehran Times، January 21، 2010، https://www.tehrantimes.com/news/212669/Iran-s-5th-fleet-to-head-for-Gulf-of-Aden; James Fargher، "This Presence Will Continue Forever: An Assessment of Iranian Naval Capabilities in the Red Sea," Center for International Maritime Security، April 5، 2017، https://bit.ly/3mAL4se.

والبحر الأحمر. كما كشفت عن «مدن سرية» تابعة للحرس الثوري الإيراني، حيث احتفظت بصواريخ وسفن صغيرة سريعة الانتشار. وفي نوفمبر ٢٠١٦، أعلنت إيران أنَّ قافلة بحرية أخرى – تتكون من المدمرة «ألوند» وسفينة بوشهر اللوجستية – قد دارت حول القارة الإفريقية ودخلت المحيط الأطلسي لأول مرة بعد توقفها في ميناء في جنوب إفريقيا، وفي عام ٢٠١٧، أسفرت استراتيجية إيران «الدفاعية الواقعية» عن نهج تدريجي لإبراز قوتها في إفريقيا والممرات المائية الرئيسية المحيطة بها.[١]

قد تُقابل استراتيجية إيران في المياه المفتوحة برد فعل دولي قوي. وبحلول عام ٢٠١٩، اقترنت هذه الاستراتيجية بالجهود الإيرانية لتوسيع نفوذها في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة في الدول الساحلية في شمال إفريقيا. كانت الأهداف احتواء التهديدات المحتملة الناشئة من منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز أمن القوات البحرية الإيرانية في البحر الأحمر، وحماية السفن والناقلات الإيرانية من الهجمات المعادية في جنوب مضيق باب المندب. كما هدفت الاستراتيجية إلى منع تصاعد القوى المعادية في منطقة القرن الإفريقي وفي دول مثل كينيا، حيث تتمركز القوات الأمريكية.[٢] وقد تم تطويرها جزئيًا من خلال نشر غواصات في دوريات في البحر الأحمر. [٣]وأخيرًا، وسّعت إيران علاقاتها الدفاعية في غرب إفريقيا لاحتواء نفوذ

(1) Iran Escorted Over 3,800 Ships in Gulf of Aden," The Iran Project، November 26 ،2016 ،https://theiranproject.com/blog/2016/11/26/iran-escorted-3800-ships-gulf-aden-navy-chief/; "Iran's New Naval Flotilla Dispatched to Gulf of Aden: Commander," The Iran Project ،April 2،2016 ، https://theiranproject.com/blog/2016/04/02/irans-new-naval-flotilla-dispatched-gulf-aden-commander/.

(2) Underground Cities; Forever Safe Home for Missile and Vessels Specific to Sepah Naval Force," Mashreq ،Bahman 7 ،13 ،https://bit.ly/3s2SPbi.

(3) Harsh Statements by an African Official Against Iran," IRDiplomacy، Khordad 261960008/news/fa/، 1395، -.اظهارات-تند-مقام-آفريقايى-عليه-ايران/ ir.irdiplomacy.www://ht

إسرائيل في المنطقة والسماح لإيران بتعزيز وجودها البحري في المحيط الأطلسي.[١] وفي الوقت نفسه، بنت إيران أسطولًا بحريًا أكبر، بما في ذلك القطع اللازمة للسفن الثقيلة وشبه الثقيلة والمدمرات المناورة للوصول إلى المياه الدولية. وتم تجهيز سفن جديدة بقدرات إطلاق الصواريخ، بما في ذلك صواريخ كروز، لتأمين السفن الإيرانية في خليج عدن. وسعت إيران إلى الاستحواذ الأجنبي على صواريخ كروز للدفاع الساحلي، وسفن، وغواصات، مع مجموعة واسعة من أنظمة الأسلحة من دول مثل روسيا، ووسّعت أسطولها تحت السطحي المزود بطوربيدات وقدرات زرع الألغام، ووجّهت استخدام تكنولوجيا الدفع النووي لتطوير أسطولها البحري، وتتمتع أنظمة الصواريخ الباليستية الإيرانية – شهاب-٣، و-٤، و-٥، و-٦، وغدر-١٠١ و-١١٠، وIRIS، وSAJIL، وعماد – بمدى كافٍ لضرب أهداف في البحر الأحمر حيث تمتلك إيران أيضًا قدرة زرع الألغام. وأكدت إيران أنَّ صواريخها البحرية دقيقة للغاية ويمكنها استهداف أي سفينة حربية، ربما في إشارة إلى صاروخ بمدى ٣٠٠ كيلومتر يعتمد على طراز صاروخ فاتح-١١٠.[٢]

(1) Development of Iran's Strategic Depth in Africa," Tasnim News Agency، Dei 18 ،1983 ،https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/10/18/2177692/آفریقا-تا-ایران-راهبردی-عمق-توسعه"; Eastern Africa: A Battleground for Israel and Iran," Stratfor ،October 29 ،2012 ،https://worldview.stratfor.com/article/eastern-africa-battleground-israel-and-iran

(2) Iran to Develop Nuclear Ship Propulsion Systems," The Maritime Executive، December 13، 2016، https://www.maritimeexecutive.com/article/iran-to-research-nuclear-ship-propulsion-systems;
Iranian Naval Capabilities in the Red Sea ،The Maritime Executive ،April 6 ،2017 ،https://www.maritime-executive.com/editorials/iranian-naval-capabilities-in-the-red-sea; James Fargher،
Abdullah Toukan and Anthony H. Cordesman ،This Presence Will Continue Forever: An Assessment of Iranian Naval Capabilities in the Red Sea; GCC-Iran: Operational Analysis of Air ،SAM and TBM Forces ،Centre for

**الخاتمة**

في ختام بحثنا يتضح أن الشركات الأمنية غير الحكوميّة (PSCs) تمثل ظاهرة معقدة تتجاوز مجرد تقديم خدمات الأمن، لقد أظهرت الأبحاث أن هذه الشركات تلعب دورًا متزايد الأهمية في السياقات الأمنية والسياسيَّة والاجتماعية، خاصة في الدول الإفريقية، ومن خلال تحليل الإطار النظري لهذه الشركات، تبين أن وجودها يتطلب فهمًا عميقًا للمعايير القانونية والأخلاقية التي تحكم أنشطتها، حيث إنَّ غياب آليات المساءلة والشفافية قد يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مما يستدعي ضرورة وضع قواعد تنظيمية صارمة تعزز من التزام هذه الشركات بمعايير حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، لقد تناول البحث تأثير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشركات على المجتمعات المحلية. في حين أن هذه الأنشطة قد تسهم في تحسين بعض جوانب الأمن والاستقرار، إلا أنها قد تؤدي أيضًا إلى تفكيك الروابط الاجتماعية وزيادة التوترات بين الجماعات. فوجود هذه الشركات في مناطق النزاع أو تلك التي تعاني من انعدام الأمن يمكن أنْ يؤدي إلى توتر العلاقات بين المجتمعات المحلية، حيث يُنظر إليها كقوى خارجية قد لا تتفهم السياقات الثقافية والاجتماعية. وهذا يتطلب إدماج الشركات الأمنية في استراتيجيات التنمية المحلية لضمان تحقيق الفوائد المرجوة دون المساس بالتماسك الاجتماعي. يتطلب ذلك فهماً عميقًا للبيئة الاجتماعية والثقافية التي تعمل فيها هذه الشركات، فضلاً عن تفاعلاتها مع الفاعلين المحليين.

فمن الناحية الاقتصادية، يمكن أنْ تسهم الشركات الأمنية في خلق فرص عمل

---

Strategic & International Studies (Washington: CSIS127 ،37 ،(2009 ،;
Acting IRGC Chief: We Have a Ballistic Missile that Even the U.S. and Russia do not Have، Radio Farda، Bahman 16، 1396، https://www.radiofarda.com/a/iran-revolutionary-guards-commander--salami-ballisticmisile/29021012.html.

وزيادة الاستثمار في بعض الأحيان، ولكنها قد تؤدي أيضًا إلى تفشي الفساد واستغلال الموارد. وفي السياقات التي تعاني من ضعف المؤسسات الحكوميّة، قد تصبح هذه الشركات جزءًا من الاقتصاد غير الرسمي، مما يساهم في تقويض الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. لذا، فإنَّ الحاجة إلى وضع إطار قانوني واضح ينظم عمل هذه الشركات يصبح أمرًا حيويًا لضمان أن تساهم في تحسين الظروف الاقتصادية بدلاً من تفاقم المشكلات.

تشكل التفاعلات الحاكمة بين الشركات الأمنية غير الحكوميّة والقوى الإقليمية والدولية بعدًا آخر مهمًا. لقد أظهرت النتائج أن هذه التفاعلات تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل الديناميات الأمنية والسياسيَّة، إذ إنَّ الاعتماد المتزايد على الشركات الأمنية من قبل الدول الكبرى يعكس تحولًا في كيفية إدارة الأمن، ولكنه يثير تساؤلات حول السيادة الوطنية واستقلالية الدول.

وتشير نتائج الدراسة إلى أنَّ الشركات الأمنية غير الحكوميّة (PSCs) تلعب دورًا متزايد الأهمية في سياق صراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية في إفريقيا جنوب الصحراء. حيث تتزايد هذه الشركات كوسيلة لتعزيز الأمن في بيئات مضطربة، مما يجعلها جزءًا من استراتيجيات القوى الكبرى التي تسعى إلى تعزيز مصالحها. ومع ذلك، فإن وجود هذه الشركات يحمل مخاطر كبيرة، مثل انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز الفساد، مما يستدعي فهمًا عميقًا للتحديات التي تواجهها الدول الإفريقية في ظل ضعف المؤسسات الحكوميّة.

تتداخل مصالح الفاعلين الدوليين والإقليميين في إفريقيا جنوب الصحراء بشكل معقد، حيث تسعى كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج والولايات المتحدة وتركيا وإيران واسرائيل إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، فتعمل دول الاتحاد الأوروبي على تعزيز الأمن والاستقرار من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للدول الإفريقية، مع التركيز على مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب. وتسعى هذه

الدول إلى بناء شراكات استراتيجية مع الحكومات الإفريقية، مما يسمح لها بتوسيع نفوذها في مجالات التنمية والاقتصاد والأمن.

فيما يتعلق بدول الخليج، فإنها تستثمر بشكل كبير في مشاريع البنية التحتية والطاقة في إفريقيا. تسعى هذه الدول، مثل السعودية والإمارات، إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسيَّة مع الدول الإفريقية، مما يتيح لها الوصول إلى الموارد الطبيعية ويعزز من نفوذها الإقليمي.

كما تعتبر الولايات المتحدة لاعباً رئيسياً في المنطقة، حيث تسعى إلى تعزيز استراتيجياتها الأمنية من خلال دعم الحكومات المحلية في مواجهة التهديدات الإرهابية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، وتركز الولايات المتحدة على دعم الاستقرار السياسي من خلال برامج تنموية تهدف إلى تعزيز المؤسسات الحكوميّة.

تسعى تركيا إلى توسيع نفوذها في إفريقيا من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية، حيث تعمل تركيا على بناء علاقات قوية مع الدول الإفريقية، مما يعزز من وجودها في الساحة الدولية.

أما إيران فتسعى إلى تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال دعم الحركات السياسيَّة والاجتماعية التي تتماشى مع مصالحها، فتحاول إيران استخدام الشركات الأمنية كأداة لتعزيز وجودها في بعض الدول الإفريقية، مما يعكس استراتيجيتها في توسيع نفوذها الإقليمي، كما تسعى إسرائيل إلى تعزيز نفوذها في إفريقيا جنوب الصحراء من خلال استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل التعاون الأمني والاقتصادي والتكنولوجي، مع تركيز خاص على دور شركات الأمن غير الحكوميّة. وبذا تشهد المنطقة اهتمامًا متزايدًا من قبل هذه الشركات التي تقدم خدمات أمنية متخصصة، مما يعكس الحاجة الملحة للدول الإفريقية إلى تعزيز قدراتها الأمنية في مواجهة التحديات المتزايدة.

تسعى إسرائيل أيضًا إلى توسيع وجودها الاقتصادي من خلال استثمارات

مباشرة في شركات الأمن غير الحكوميّة، مما يعزز من قدرتها على المنافسة مع القوى الأخرى في المنطقة. تعكس هذه الاستثمارات رغبة إسرائيل في تعزيز علاقاتها التجارية وتوفير فرص جديدة للنمو الاقتصادي، حيث تساهم هذه الشركات في خلق فرص عمل وتعزيز الاقتصاد المحلي.

ولتحقيق أقصى استفادة من وجود الشركات الأمنية، ينبغي على الحكومات الإفريقية تطوير إطار تنظيمي واضح يضمن المساءلة والشفافية، كما يجب أن يتضمن هذا الإطار معايير صارمة لحماية حقوق الإنسان وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز الشراكات بين الشركات الأمنية والمجتمعات المحلية لضمان تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية دون المساس بالتماسك الاجتماعي.

أيضاً يجب على القوى الكبرى التي تعتمد على هذه الشركات في سياستها الأمنية تبني نهج شامل يعزز من استقرار المنطقة. ينبغي أن تركز هذه السياسات على دعم التنمية المستدامة وتعزيز القدرات المحلية، بدلاً من الاعتماد على الفاعلين غير الحكوميّين فقط. ومن الضروري أيضًا تقييم تأثير هذه الشركات على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

**قائمة المراجع:**

**المراجع العربية:**

١. ابراهيم ا.، & هند ح. ا. الاستثمارات الخليجية في إفريقيا جنوب الصحراء : بين الفرص الواعدة و المعوقات المؤسساتية Gulf Investments In Sub-Saharan Africa: Promising Opportunities versus Institutional Constraints. دراسات في التنمية والمجتمع، (٢٠١٧)، ٤(٢)، ٢٧-٥٢. https://asjp.cerist.dz/en/article/147306

٢. حكيم أَلَادَيْ نجم الدين، ماذا وراء تزايد شركات الأمن الصينية الخاصة في إفريقيا؟، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٢ https://apa-inter.com/post.php?id=4726

٣. حموم ف.، & طهراوي ع. ا. دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاعات إفريقيا الداخلية: أنغولا أنموذجا. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسيَّة، ٤(١)، (٢٠٢٠)، ٥٩٨-٦٠٩.

٤. رشاد، سوزي. إعادة هيكلة الأمن: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا ما بين المهام العسكرية والعمليات الأمنية- الإنمائية. مجلة السياسة والاقتصاد، ١٠(العدد (٩) يناير ٢٠٢١)، ١-٢٨. doi: 10.21608/jocu.2021.57147.1093

٥. رضوى، عمار. خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم، المركز الإقليمي لدراسات الإستراتيجية القايرة ٥١٠.

٦. زينب مصطفى رويحه، صعود إمبريالي. الشركات العسكرية الخاصة داخل إفريقيا، موقع قراءات إفريقية.

٧. سعيد ندا، النفوذ التركي في إفريقيا: فرص وتحديات، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، مارس ٢٠٢٤م.

٨. شيماء محيي الدين، دوافع وتداعيات التوسع الصيني في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، عدد٢١٤، المجلد ٥٣، مصر، ٢٠١٨م،

ص١٥.

٩. عبد الغني دياب «جيوش الظل».. كيف عززت شركات الأمن الإسرائيلية الديكتاتورية في إفريقيا؟، موقع چيسكا (القرن) ٢٠٢٥، https://www.geeska.com/ar/jywsh-alzl-kyf-zzt-shr-kat-alamn-alasrayylyt-aldyk-tatwryt-fy-afryqya.

١٠. عبير مجدي. التداعيات الجيوسياسية لـ"الفيلق الإفريقي" في القارة السمراء، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤.: https://rcss-egypt.com/17780

١١. محمد مكرم بلعاوي، ما موقع إفريقيا في عقيدة الصين العسكرية؟، الجزيرة، ٢٠٢٤م، متاح على: https://www.ajnet.me/politics/2024/9/15/%D8%A7

١٢. موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين إفريقيا (لبنان للتوزيع والإعلام، ٢٠٠٧).

١٣. وليد عبد الحي. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٢٢/٨/١ ورقة علمية: التغلغل الأمني الإسرائيلي في إفريقيا جنوب الصحراء.

**المراجع الاجنبية:**

14. Abdullah Toukan and Anthony H. Cordesman، This Presence Will Continue Forever: An Assessment of Iranian Naval Capabilities in the Red Sea; GCC-Iran: Operational Analysis of Air، SAM and TBM Forces، Centre for Strategic & International Studies (Washington: CSIS، (2009 ، 37، 127;

15. Acting IRGC Chief: We Have a Ballistic Missile that Even the U.S. and Russia do not Have، Radio Farda، Bahman 16، 1396، https://www.radiofarda.com/a/iran-revolution-

ary-guards-commander--salami-ballisticmisile/29021012.html

16. African Development Bank (AfDB). From Debt Resolution to Growth: The Road Ahead for Africa)2021) ، .25 .صhttps://afdb-org.cn/wp-content/uploads/2021/05/AfDB21-01-AEO-main-English-highlights-1.pdf

17. African Development Bank Group. African Development Bank Group - Nigeria Economic Outlook ،https://www.afdb.org/en/countries-west-africa-nigeria/nigeria-economic-outlook

18. African Union ،Kuwait Declaration (Min/Africa-Arab/Decl1(III) Rev.1)19-20 ، November 2013 ،http://pages.au.int/afroarab/documents/kuwait-declaration. 6 African Union Commission ،The African Union High-Level Delegation to the Gulf Countries Concludes the Last Leg of its Visit in Abu Dhabi27 ، November 2015 ،http://goo.gl/skQ8gu

19. Alan Bryden ،and Marina Caparini (ed) ،"Private Actors and Security Governance"2006 ، at: https://www.researchgate.net/publication/238706716_Private_Actors_and_Security_Governance.

20. Antoine Perret ،Privatization Without Regulation: The Human Rights Risks of Private Military and Security Companies (PMSCS) in Mexico ،Mexican law review ،version On-line ISSN 2448-5306versión impresa ISSN 1870-0578 ،Mex. law

rev vol.6 no.1 Ciudad de México jul./dic. 2013

21. Arieff ،Alexis، Blanchard ،Lauren Ploch ،and Cook ،Nicolas. "U.S. Assistance for Sub-Saharan Africa: An Overview." Congressional Research Service ،Library of Congress11 ، November 2023

.22 Avant ،D. D. The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security. Cambridge University Press. (2005)https://doi.org/10.1017/CBO9780511490866

23. Baker ،N. B. Transaction costs in public–private partnerships: The weight of institutional quality in developing countries revisited. Public Performance & Management Review431- .(2016) ،(2)40 ، .455

24. Birthe Anders ،Private Military & Security Companies: A Review Essay ،Volume 44 Number 2 Parameters Summer 2014 Article 22 Summer 6-1-2014

25. Birthe Anders ،The US Army War College Quarterly: Parameters ،Volume 44 Number 2 Parameters ،Summer 2014 ،Article 22 Summer 6-1-2014 Private Military & Security Companies: A Review Essay.

26. Buzan ،B. People، States ،and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era. Lynne Rienner Publishers. .(1991)

27. Chandler ،D.C. The uncritical critique of 'liberal peace'. Review of International

Studies. 36 (S1)، 2010، pp. 137-155. https://doi.org/10.1017/S0260210510000823. P 34

28. Chesterman، S. You، the People: The United Nations، Transitional Administration، and State-Building. Project on Transitional Administrations Final Report. Oxford University Press.(2003) ، https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/the_1.pdf

29. Deborah.D. Avant، The Market for Force: The consequences of privatizing Security، (New York، Cambridge University press، (2005، p17.

30. Development of Iran's Strategic Depth in Africa," Tasnim News Agency، Dei 18، 1983، https://www.tasnimnews.com/fa/news/1398/10/18/2177692/ آفریقا-تا-ایران-راهبردی-عمق-توسعه"; Eastern Africa: A Battleground for Israel and Iran," Stratfor، October 29،2012 ، https://worldview.stratfor.com/article/eastern-africa-battleground-israel-and-iran

31. Donelli، Federico. "Features، Aims and Limits of Turkey's Humanitarian Diplomacy." Central European Journal of International and Security Studies 11 (3)83–59 .2017 ،. Donelli، Federico. 2018. "The Ankara Consensus: The Significance of Turkey's Engagement in Sub-Saharan Africa." Global Change، Peace & Security 30 (2): 57–76. doi:10.1080/14781158.2018.1438384.

32. Etyang، O. ،& Panyako، S. O. China's Footprint in Africa's Peace and Security: The

Contending Views. The African Review: A Journal of African Politics ،Development and International Affairs،(2)47 ، 356–336 ،(2020). https://www.jstor.org/stable/48659817

33. Gumedze S. ،(ed.) ،'Private Security in Africa: Manifestation ،Challenges and Regulation' ،Monograph 139، Institute for Security Studies، .2007

34. Harsh Statements by an African Official Against Iran," IRDiplomacy ،Khordad 26، 1395، -.اظهارات-تند-مقام-آفريقايى-عليه-ايران/1960008/news/fa/ ir.irdiplomacy.www://ht

35. Held ،D. ،& McGrew، A. G. (Eds.). Globalization theory: Approaches and controversies (Vol. 4). Cambridge: Polity.(2007) ،

36. Institute for Security Studies ،The Involvement of the Private Security Sector in African Conflicts ،Peacekeeping and Humanitarian Assistance Operations" ،Final Technical Report ،Institute for Security Studies3 ، November 2008 – 3 May 2012 ,p33

37. International Committee of the Red Cross (ICRC). Private Military and Security Companies: A Legal Perspective. ICRC.(2017) .

38. International Peace Support Training Centre (IPSTC)) PEACE AND SECURITY IN AFRICA'S BORDERLANDS، Africa Amani Journal Volume 9 ،Issue 2 June 2023. P14، https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-11/peace_and_security_in_africas_borderlands.pdf

39. Iran Escorted Over 3,800 Ships in Gulf of Aden," The Iran Project ،November 26 ،2016 ،https://theiranproject.com/blog/2016/11/26/iran-escorted-3800-ships-gulf-aden-navy-chief/; "Iran's New Naval Flotilla Dispatched to Gulf of Aden: Commander," The Iran Project ،April 2 ،2016 ،https://theiranproject.com/blog/2016/04/02/irans-new-naval-flotilla-dispatched-gulf-aden-commander./

40. Iran to Develop Nuclear Ship Propulsion Systems," The Maritime Executive، December 13 ،2016 ،https://www.maritimeexecutive.com/article/iran-to-research-nuclear-ship-propulsion-systems;

41. Iran's 5th Fleet to Head for Gulf of Aden ،Tehran Times ،January 21،2010 ، https://www.tehrantimes.com/news/212669/Iran-s-5th-fleet-to-head-for-Gulf-of-Aden;

42. James Fargher ،"This Presence Will Continue Forever: An Assessment of Iranian Naval Capabilities in the Red Sea," Center for International Maritime Security ،April 5، ،2017https://bit.ly/3mAL4se.

43. James Fargher ،Iranian Naval Capabilities in the Red Sea ،The Maritime Executive، April 6 ،2017 ،https://www.maritime-executive.com/editorials/iranian-naval-capabilities-in-the-red-sea;

44. J. Siegle ،"Intervening to Undermine Democracy in Africa: Russia's Playbook for Influence" ،Africa Center for Strategic Studies22 ، February

2023 ،https://africacenter.org/spotlight/intervening-to-undermine-democracy-in-africa-russias-playbook-for-influence./

45. John S Benson ،The impact of privatization on access in Tanzania ،Social Science & Medicine ،Volume 52 ،Issue 12 ،2001 ،Pages 1903-1915 ،ISSN 0277-9536، https://doi.org/10.1016/S0277-9536(00)00308-7.

46. Justin Huggler ،"German vice-chancellor Accuses Saudi Arabia of Funding Islamic Extremism in the West"، in The Telegraph6 ، December 2015 ،http://www. telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/germany/12035838/German-vice-chancellor-accuses-Saudi-Arabia-of-funding-Islamic-extremism-in-the-West.

html.

47. Kaldor ،M. Human security. Polity. (2007). p. 5

48. Kaplan ،R. D. The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War. The Atlantic Monthly.(2005) ،

49. Lloyd ،C. ،& Hannikainen ،M. (Eds.). Social cohesion and welfare states: From fragmentation to social peace. Taylor & Francis.(2022) .

50. M. A. Nebolsina ,Private Military and Security Companies (PMSCs) in the Modern International Processes Journal of International Analytics، volume 13، issue 2، p. 107.2022 ،

51. Magnus Taylor ،"Horn of Africa States Follow Gulf into the Yemen War" ،in The Africa Report22 ، January 2016 ،http://bit.ly/2aRSmmm.

52. Nebolsina ،M. Private Military and Security Companies in UN Peacekeeping Operations: Problems and Perspectives. Journal of International Analytics. (2020).61-77 .11 ، 10.46272/2587-8476-2020-11-.3-61-77

53. Paul Nantulya ،Considerations for a Prospective New Chinese Naval Base in Africa، The Africa Center for Strategic Studies12 ، May 2022، accessible at: https://tinyurl.com/5atb6k23

54. Peter Warren Singer، "corporate warriors ،the rise and Ramification of the privatized Military industry" ،International Security ،(vol) 26 ،No 3 winter 2001/2002 ،PP.16-17.

55. Private military and security company From mercenaries to intelligence providers Christa Moesgaard DIIS Working Paper 2013: p23: https://www.diis.dk/files/media/publications/import/wp2013-09_moesgaard_web.pdf

56. R. Parens ،"The Wagner Group's Playbook in Africa: Mali" ،Foreign Policy Research Institute18 ، March 2022، www.fpri.org/article/2022/03/the-wagner-groups-playbook-in-africa-mali/#_ftn3.

57. RASMUSSEN DC. Adam Smith on What Is Wrong with Economic Inequality. American Political Science Review. 2016;110(2):342-352. doi:10.1017/S0003055416000113

58. Rosenau ،J. N. Along the Domestic-Foreign Fron-

tier: Exploring Governance in a Turbulent World. Cambridge University Press1997) ،). DOI: https://doi.org/10.1017/CBO9780511549472

59. Russia's murky business dealings in the Central African Republic https://www.theafricareport.com/16511/russias-murky-business-dealings-in-the-central-african-republic/

60. Ryan Teague Beckwith، "Transcript: Read Hillary Clinton's Speech on Fighting ISIS" ،in Time19 ، November 2015 ،http://ti.me/1Ne19iW

61. Sabelo Gumedze (ed.)، Private Security in Africa ،ISS Monograph Series ،Institute for Security Studies (ISS) ،no. 139 ،Nov. 2007 ،p. 22.

62. Shearer ،D. Private Armies and Military Intervention. Oxford University Press، New York.1-16 ،(4)5 ،(1998) ،

63. Singer ،P. W. Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry and Its Ramifications for International Security. International Security–186 ،.(2001) ،(3)26 ، 220. http://www.jstor.org/stable/3092094

64. Sultan Barakat ،"Qatari Mediation: Between Ambition and Achievement" ،in Brookings Doha Center Analysis Papers ،No. 12 (November 2014) ،p. 19 ،http://brook.gs/2aQtUSx.

65. The 'Hybrid' Role of Russian Mercenaries ،PMCs and Irregulars in Moscow's Scramble for Africa https://jamestown.org/program/the-

hybrid-role-of-russian-mercenaries-pmcs-and-irregulars-in-moscows-scramble-for-africa/

66. The Economist. Who dares profits ،Why Britain is good at producing private military companies. The Economist Group.(2006) .

67. Theodore Baird ،"Interest Groups and Strategic Constructivism: Business Actors and Border Security Policies in the European Union" ،Journal of Ethnic and Migration Studies ،vol.44 ،2018 ،pp.118- 123.

68. Transparency International. Corruption Perceptions Index 2021 .18 .ص ،https://images.transparencycdn.org/images/CPI2021_Report_EN-web.pdf

69. U.S. Department of State U.S. Department of State - 2023 Investment Climate Statements: Kenya، https://www.state.gov/reports/2023-investment-climate-statements/kenya/

70. Underground Cities; Forever Safe Home for Missile and Vessels Specific to Sepah Naval Force," Mashreq، Bahman 7 ،13 ،https://bit.ly/3s2SPbi.

71. UNDP. Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security. United Nations Development Program.(1994) ،

72. Waltz ،K. N. Theory of international politics. Waveland Press.(2010) ،

73. Waltz ،K. Theory of International Politics. McGraw-Hill.(1979) ،